بيرنز

الاستعمار البريطاني في مصر

DATE DUE

[redacted]

بيرنز – الينور

الاستعمار البريطاني في مصر.

APR 24 P498 MAY 3 A10.59

[redacted]

MY 8 54

AG 6 54

1- JUN 1970

J. LIB.

5 JAN 1982

J. Lib.

325.3410962
B967bA

الأستعمار البريطاني في مصر

مع تحيات وتقديري
احمد رشدي صالح

تأليف : البنور بيرمز
ترجمة : احمد رشدي صالح

78656

الناشر: دار القرن العشرين للنشر
ص.ب ١٩٢٤ - القاهرة

Cat, Mar. 52

مقدمة

أخذت الحركات الوطنية تلعب دورها الرئيسى على مسرح السياسة العالمية ... كما أخذت حقيقة الأستعمار تتضح ، وخاصة الأستعمار البريطانى فبعد أن بذلت الدول الأستعمارية وعوداً خلابة للشعوب التى تستعبدها ، وبعد ان استجابت هذه البلاد ، ومنها مصر ، للوعود المعسولة ، راوغ الأستعمار وماطل .. بل أن الاستعمار البريطانى أصبح الآن رأس الرمح بالنسبة للأستعمار والرجعية العالميين ، فلا عجب أن اكتسى خصائص كثيرة كانت للفاشية والنازية من قبل : فالمدافع البريطانية هى التى أخمدت الشعب اليونانى ... وهى التى صبت نارها ، مع غيرها من مدافع الفرنسيين ، على الحركة الوطنية فى الهنـــد الشرقية ... وهى التى تقذف الحمم على الاندونيسيين الوطنيين ... وهى التى تسدد إلى صدور شعبنا ... وقد ساندت الأستعمار الفرنسى والهولندى فى الشرق ... وفى أيام قليلة ، أوحى الأستعمار البريطانى بأن يشرد الديمقراطيون العرب ، فألقت حكومات العراق ومصر والسودان القبض على عشرات المفكرين الاحرار ، وطاردت زعماء الحركات العمالية وهاجمت المجلات الديمقراطية وصادرت آلاف الكتب الحرة .

وبدعوى (حرية الرأى) يعاون الأستعمار الحركات الرجعية والفاشية فى شرقنا العربى ... كما أنه يتعاضى عن النشاط الفاشى فى انجلترا ذاتها ...

وبدعوى (الديموقراطية) يعرقل الأستعمار حركة الجبهات الوطنية فى أوروبا ، وهو يريد فى الواقع أن يشل الأحزاب العمالية الأشتراكية والشيوعية ...

وبدعوى (التعمير والانشاء) تغذى الدوائر الأستعمارية الفاشيين والخونة فى فى البلاد الأوروبية وتجوع الشعوب التى أبلت أحسن البلاء فى الحرب التحريرية الأخيرة ...

وباسم (المصلحة الوطنية) ينقض الساسة الأستعماريون الاتفاقات الدولية التى جاءت ثمرة كفاح شاق مرير استمر ست سنوات ...

وباسم (حرية الصحافة) تذيع أبواق الاستعمار الاكاذيب وتكيل التهم للحركات الوطنية والتيارات الاشتراكية ...

هذا بعض مايعنيه الاستعمار الآن وأما الذى فعله الاستعمار بشعبنا ... فهذه

صفحات قليلة ننشرها ، كتبها انجليزى حر ، ونشرها (حزب العمال البريطانى) . . . وسيرى القارىء فيها صنوفا من اغتصاب كدنا ، وألوانا من الظلم والاستهتار باقدارنا . . . وسيرى الحركة الوطنية كيف كانت تحمل فى بطنها ، منذ فجرها الاول بذور الديموقراطية وكيف كانت تحمل فى قيادتها البورجوازية جراثيم الخيانة والتردد

ولقد آن لنا أن نعرف سير هذه البذور ونموها : . . . وان ندرك أن ما يبدو اليوم من إتجاهات ديموقراطية صحيحة ، وحركات ترمى الى رفع مستوى الطبقات الشعبية وتمكينها من الحياة العامة ، وإنالتها حقها فى النضال السياسى ، ليست وليدة الصدفة ، أو بنت المفاجأة . . إذ الواقع أن الحركة الديموقراطية التى نراها اليوم ، نتاج هذا الصراع الحافل بين الوطنيين المخلصين من جانب والاستعمار وأعوانه من جانب آخر . . . ولقد حاول الاستعمار وأنصاره أن يشوهوا حركتنا الوطنية منذ البداية فقيل عن الحزب الوطنى انه مأجور الباب العالى وأنه لا يمثل الشعب المصرى وليس فيه أحد من أصحاب المصالح الحقيقية ! والسبب واضح جلى فقد كان الحزب الوطنى إذ ذاك الهيئة الشعبية الوطنية المناضلة !

وقيل عن الحركة الوطنية بقيادة محمد فريد انها هوجاء متطرفة !

وقيل عن ثورتنا المصرية انها لم تنل موافقة السياسيين والعناصر المدركة .

ثم رميت الحركة البرلمانية بأنها ثورية تريد تحقيق منافع خاصة ! واليوم يذيع الاستعمار الآثم وحلفاؤه المأجورون أن طليعة شعبنا — من المفكرين الاحرار والعمال المناضلين الواعين — يحملون فى صدورهم آراء ثورية هدامة يعاقب عليها القانون بل يفترى الاستعمار الآثم وحلفاؤه على هذه الطليعة الافتراءات . ويشيعون أنهم غير وطنيين !! والسبب واضح هنا أيضاً — فالحركة الوطنية الواعية ، القوية بمضمونها الديمقراطى خنجر يعمل فى نحر الاستعمار . . .

* * * * * *

وبعد . . . فهذه كلمة أكتبها والمطبعة تناديني وتلحف فى النداء .. هى بقايا آراء كنت سجلتها ورتبتها ثم اعتدت عليها (يد الحكومة) فصادرتها ضمن ماصادرت !!.. فان كانت كلمة مبتورة . فأجدر بك أيها القارىء أن تضم صوتك إلى صوتى ، وتحتج معى على الاجراءات المنافية للديموقراطية والحقوق الدستورية . . . على مصادرة ما تكتبه الاقلام الحرة فى مصر الديموقراطية المستقلة ! ! ! .

وأجدر بك وبى أن نمر بالكتاب المترجم عارفين المؤلف بجهوده النبيل فهذا كاتب حر فضح مناورات الاستعماريين من قومه ، لم يقعد به انهم مواطنوه ، ولم يمنعه عن الوقوف فى صفنا أنهم أصحاب الشأن والبطش .... وأما نحن فمطعونون بالقانون الذى أوجد لنا فى الحياة!!... وأما كلماتنا الوطنية المخلصة ، فصادرة باسم المحافظة على الأمن والدفاع عن الشعب.. فهل آتاك أمر أحب إلى نفسك من تأمله وتحليله مثل هذا الأمر؟ ! وهل أعجب من حريات تباح لأعدائها وتمنع عن نصرائها !

أما أنا فأعلم أن ملايين المصريين مسورون مثلى بالمظالم والقيود ممنوعون عن الحركة التى تحتاجها مصر ! واعلم ان ايادى خبيثة تكيد لشعبنا وتود لو تطوى صفحات نضاله الوطنى المجيد ..

وأحس وجيب ملايين القلوب تخفق معى بغضاً للمستعمر واحتقارا لشريكه الدنى ؟

ا . ر . ص

القاهرة فى ١٦ — ١ — ١٩٤٦

الراية فى أعقاب المال

فتح الأتراك مصر فى أوائل القرن السادس عشر وبقيت حتى سنة ١٩١٤ ولاية تتبع الإمبراطورالتركية إسمياً (١) ولكن تبعيتها لسلطان تركيا لم تزد — منذ القرن التاسع عشر — على تأديتها جزية سنوية حددت فى عام ١٨٧٣ بمبلغ ٦٧٥٠٠٠ جنيه وفى أثناء القرن (٢) أتى مصر سيد جليل أعلى، فى شكل الممول الأجنبى،سيد يطلب جزية هو الآخر . ولكنها جزية متزايدة على مر الأيام. وقد حدث أول تغلغل عظيم للرأسمال البريطانى فى مصر فى الخمسينات (٣) ببدء العمل فى قناة السويس. وكان الأمتياز قد أعطى لدليسبس، أحد الرعايا الفرنسيين، ثم أنشئت شركة قنال السويس فى باريس، برأسمال قدره ثمانية ملايين من الجنيهات، معظمها مال فرنسى ؛ ولكن الخديو نفسه قد ساهم بشراء ١٧٦٦٠٠ (سهما) من العدد الكلى وهو ٤٠٠٠٠٠ .

وقبل أن تفتتح القناة عام ١٨٦٩ أصبح توقف استيراد القطن الخام الأمريكى أثناء الحرب الأهلية — باعثاً جديداً للاستثمار فى مصر التى كانت بلداً ناجحاً جداً فى ذلك الوقت ولقد رأى الخديو الجديد اسماعيل — إمكانيات ثراء وسلطان

(١) يلاحظ أن مصر أصبحت ولاية تركية اسمياً منذ إن احتل البريطانيون مصر — وكانت قبلها تعتبر ولاية تركية . (المترجم)

(٢) القرن التاسع عشر . وهنا يشير المؤلف إلى تدفق رءوس الأموال الأجنبية إلى مصر وهو الذي بدء بوضوح أيام سعيد ثم اسماعيل فى شكل ديون على الحكومة ثم مالبث إن أصبح يتدفق بعد الأحتلال فى شكل استثمار خاص — وليس من شك فى أن تصدير رأساً لمال من البلاد الصناعية المتقدمة الى مصر هو الظاهرة الجوهرية للاستعمار الاجنبي . ولا شك أيضا أن تصدير السلع الفائضة من هذه البلاد إلى مصر لم يربطها إلى البلاد المنتجة كما ربطها تصدير رأس المال الفائض اليها — وواضح أن تصدير السلع الى مصر كان هو الاغلب منذ أوائل القرن ثم أخذ تصدير رأسا لمال اليها يتخذ الصدارة شيئا فشيئا متمشيا مع تطور الرأسمالية فى البلاد الصناعية الكبري وخاصة بريطانيا وفرنسا . (المترجم)

(٣) الخمسينيات ترجمة كلمة Fifties وتعني السنوات بين أربعين وخمسين .

عظيمة فى ترقية البلاد على نهج غربى أوروبى فبدأ برنامجاً طموحاً لم يقف عند حد الصرف على بلاطه وحاشيته والأنفاق على المبانى الحديثة فى القاهرة ، وعلى إنشاء طريق خاص إلى الأهرام ليستعمله أعضاء الأسر الملكية التى حضرت إفتتاح قناة السويس ، ولكنه امتد إلى تمويل مشروعات عمرانية وإنتاجية ضخمة . وهذه قائمة الأعمال الجديدة التى تمت فى الأثنتى عشرة سنة الأولى من حكم اسماعيل تسجل شق قناة السويس ، وشق ثمانية آلاف وأربعمائة ميل من قنوات الرى ومد أكثر من تسعمائة ميل من السكك الحديدية وخمسة آلاف ميل من أسلاك البرق ، وإنشاء أربعمائة وثلاثين كوبريا وإصلاح ميناء الاسكندرية وبناء أرصفة الميناء فى السويس واتمام خمسة عشر فناراً ، وأربع وستين مصنع سكر ثم أن الأرض الصالحة للزراعة زادت من أربعة ملايين فدان إلى حوالى خمسة ملايين ونصف المليون (١) (ص ٣٤ من كتاب دمار مصر) .

هكذا مضى اسماعيل فى تنمية موارد مصر الأنتاجية وهى التى بدأها محمد على فى النصف الأول من القرن التاسع عشر ولا يوجد فى الخمسين سنة الأولى من الحكم البريطانى مرحلة تقدم تعادل مرحلة الأثنتى عشر عاما من حكم اسماعيل .

* * *

قال جنكس فى كتابه « ارتجال رأس المال البريطانى » (صفحة ٣١٩) الآن امتلأت البلاد بالمهندسين البريطانيين يفيضون بمشروعات لمد رحاب الرق والمدنية وفى الأسكندرية ، كانت إحدى شركات المقاولين الأنجليز تقوم بأعمال البناء فى الميناء لقاء مبلغ ٢٠٥٠٠٠٠٠ جنيها فى حين أن هذه الأعمال تكلفها حوالى ١٠٤٠٠٠٠٠ جنيها .

كان الرأسماليون البريطانيون يقترحون المشروعات على الخديو ويعقدون معه الصفقات لينفذوها ، ثم يقرضونه المال الذى يدفعه للمقاولين — أى لهم أنفسهم .

---

(١) جدير بنا أن نذكر الوجه الآخر لاصلاحات اسماعيل : حالة الشعب البالغة السوء وأنواع المظالم التى كانت تصب عليه يوميا ، وأنواع الضرائب المختلفة المرهقة التى كانت تبتزمنه وأن نذكر أن هذه الاصلاحات تمت بأن استغل المال المصدر الى مصر فى تنفيذها فقامت مصر بدورين : دور المستهلك لفائض المصنوعات ودور المستهلك لفائض المال — فقدمت بذلك أرباحا طائلة للرأسماليين الانجليز وغيرهم . (المترجم)

ولنا أن نتصور أن المثـــل الذى أورده جنكس لم يكن استثنائيا فلابد أن هذه الصفقات كانت تصفى أرباحاً طائلة ولا بد أن الممولين كانوا يطالبون بعمولة باهظة

ذكر ماكون فى كتابه (مصر كما هى) — نشر فى سنة ١٨٧٧ — المعلومات التالية الخاصة ببعض الديون المشهورة آنئذ .

دين سنة	القيمة الاسمية دين مصر المطلوب	القيمة المدفوعة وهى التى أقرضت بالفعل
١٨٦٤	٥ر٧٠٤ر٢٠٠	٤ر٨٦٤ر٠٦٣
١٨٦٦	٣ر٠٠٠ر٠٠٠	٢ر٦٤٠ر٠٠٠
١٨٦٨	١١ر٨٩٠ر٠٠٠	٧ر١٩٣ر٣٣٤
١٨٧٣	٣٢ر٠٠٠ر٠٠٠	٢٠ر٧٤٠ر٠٧٧
المجموع	٥٢ر٥٩٤ر٢٠٠	٣٥ر٤٣٧ر٤٧٤

كانت مصر فى الواقع مدينة مرة أخرى بنصف ما اقرضته بالفعل فاذا أدخلنا فى اعتبارنا أن معظم المال المستدان كان يؤدى للمقاولين البريطانيين وهم الذين حصلوا على أرباح طائلة فانه يغدو أمراً مشكوكا فيه كل الشك أن ما أنفق على الصناعة المصرية والنقل يمثل ثلث الدين .

واما الفـــائدة فكانت تخصم على المجموع الذى كان حوالى ثمانين مليوناً من الجنيهات فى سنة ١٨٧٦ ، على ما يقوله ماكون . أى أنه كان من المحتم أن يحصل سنوياً حوالى ٦ر٠٠٠ر٠٠٠ جنيه من دخل الدولة المصرية الذى لم يكن قد بلغ بعـــد ١٠ر٠٠٠ر٠٠٠ ملايين فى العام . . . ليس عجيباً إذن أن تنزلق ماليـة مصر — فى فترة وجيزة — إلى افلاس لا أمل معه وان يستطاع دفع فوائد الدين ، وتأدية أقساطه عن طريق واحد هو عقد قروض جديدة . ولم يكن مثاراً للدهشة بعد أن فحصت تفاصيل الديون أن تنتوى الحكومة البريطانية أمراً أخطر من التدخل : كان بيت فروهلنج وجوشن — ومن أكبر مساهميه هيرمان جوشن أحد مديرى بنك انجلتره ومن أعضائه جورج يواكيم جوشن ، وزير المالية فيما بعد — كان هذا البيت المالى ممول ديون سنوات ١٨٦٢ — ١٨٦٤ — ١٨٦٦

ولقد اشتركت المصالح البريطانية والفرنسية فى الديون الكبرى التى عقدت بعد

ذلك ثم استخدمت الحكومة البريطانية لأول مرة فى عام ١٨٧٥ وذلك عندما أجبر الدائنون الخديو أن يبيع أسهمه فى قناة السويس وهى التى إشترتها الحكومة البريطانية بمساعدة آل روتشيلد بمبلغ حوالى ٤٠٠٠٠٠٠٠ ملايين من الجنيهات .

وفى العام التالى (لشراء أسهم القناة) إتفق قنصل بريطانيا العام بالقاهرة مع الخديو على أن ترسل الحكومة البريطانية بعثة مالية يرأسها موظف كبير ، لتساعد على معالجة الفوضى » — وفى ذات الوقت أختير جوشن (من بيت فروهلنج وجوشن) ممثلا لألفين من حملة السندات البريطانيين كى يسافر إلى مصر ويفرض مشروعا مالياً جديداً على الخديو الذى وافق بالفعل تحت الضغط المشترك من البعثة الرسمية المالية ومن بعثة جوشن غير الرسمية على مشروع يقضى بتعيين مراقبين عامين أجنبيين أحدهما فرنسى والآخر بريطانى — ويقضى المشروع كذلك بتوحيد الدين بفائدة قدرها ٧ ٪ — (باستثناء ديون فروهلنج وجوشن التى بقى محتما أن تستمر فائدتها القديمة ١٠ ٪ و١٢ ٪) .

وضع المشروع الجديد موضع التنفيذ فى الحال فظهر المراقبون الأجانب فى وزارة المالية ودفع لحملة السندات فى عام ١٨٧٧ حوالى ٧½ مليون جنيه من الدخل العام الحقيقى البالغ ٩½ مليون جنيه وهـــذا بالأضافة الى الجزية التركية والفوائد على أسهم القناة . وكلما مضت الأيام أصبح ضرورياً أن يستخدم أشد الضغط على الفلاحين حتى لاتتخلف مالية الدولة فبيعت المحاصيل مقـــدما وزيدت الضرائب الجمركية وأجور السكك الحديدية .

كتب مراسل التايمز فى ٢٧ يونيو سنة ١٨٧٧ يقول « إن هذا المحصول كله عبارة عن ضرائب عشرية أداها الفلاحون فاذا اعتبر الانسان حال الفلاحين الذين أدمتهم الفاقة ، وأرهقهم الطلب . أولئك الذين لايتوفر لهم الكفاف من العيش فى حظائرهم البائسة — الذين يعملون مبكرين ومسين ليملئوا جيوب الدائنين ، إذا تدبر الأنسان هذا بدا له أن أداء الكوبونات فى مواعيدها مما لايغتبط به كل الأغتباط » . وبعد أسابيع قليلة سألت هذه الصحيفة نفسها المراقب العام البريطانى أن لاينسى الفلاحين وهو فى غمرة حماسه للدائنين وإلا فانه سيتخطى حدود الأنتاج فى يوم من الأيام » (١)

---

(١) التايمز عدد ٢١ يوليو سنة ١٨٧٧ .

غير أن آلام الفلاحين استمرت بالرغم من ذلك — فتحالف طاعون الماشية فى سنة ١٨٧٨ مع نقص المحصول وأحدثا مجاعة قضى فيها آلاف الفلاحين بالجوع والمرض . ولم تسمح الحكومة البريطانية ولو بمجرد تأجيل دفع فوائد الدين .

وفى السنة التالية قالت التايمز أن الضرائب تجمع فى وقت ، يموت فيه الناس على قارعة الطريق ومساحات واسعة من الريف لاتزرع بسبب ثقل الالتزامات المالية . والفلاحون قد باعوا ماشيتهم والنساء حليهن والمرابون يملئون مكاتب الرهون بصكوكهم والمحاكم بقضايا المصادرة (١) .

عزمت المالية العليا وهى التى تعمل بواسطة المراقبين على أن تنقذ سياسة بطش ظالمة لايكون هدفها أن تضمن دفع (الكوبون) وحده — وكان معنى استنفاد مطالب الدين لمعظم الدخل أن يأخذ نظام الدولة المصرية فى الانهيار السريع فيترك الطريق مفتوحة أمام البريطانيين ليقبضوا على ناصية الأمر ... خفض عدد الجيش وأنقص عدد موظفى الحكومة وباتت المهايا متأخرة جميعا وأخذ الضجر ينتشر بين الطبقات المالكة . ويسرى بين الضباط والموظفين والفلاحين كما أن بعض المقاومة قد أبديت ضد إدخال الرقابة الأجنبية على المالية ثم أن مقاومة وزير المالية المصرى (٢) وهو الذى أشاع أن قبول الخديو بشروط البعثة المالية الأجنبية أمر يبلغ حد الخيانة العظمى ـ أمكن القضاء عليها بأن دعاه الخديو إلى نزهة ثم قتله غدراً (٣)

وفى سنة ١٨٧٩ ، أى بعد ثلاث سنين من ظروف ظلت تسوء وتسوء ، حدث أول انفجار ... قبض جماعة من الضباط على رئيس الوزارة المصرية ووزير المالية الانجليزى واعتقلوهما فى مبنى وزارة المالية ... ثم أطلق سراحهما الخديو غير أن حادثة الضباط كانت بداية تبرم من الطبقة المصرية العليا والفئات المتوسطة ضد

---

(١) التايمز عدد ٣١ مارس سنة ١٨٧٩ .

(٢) وزير المالية هو اسماعيل المفتش خدن اسماعيل ومن أكبر أعوانه ان لم يكن أكبرهم على الاطلاق — أفحش فى اغتصاب أموال الشعب واستنزاف كيده — حتى أنه فخر ذات مرة بأنه جمع من الضرائب ١٥ مليون جنيه فى عام واحد فى وقت كان فيه متوسط دخل الدولة ١٠ ملايين من الجنيهات — ويغلب على الظن أن اسماعيل قتله بضغط من الرأسماليين الاجانب رغبة فى طى معلومات خطرة كان يخشى نشرها . (المترجم)

(٣) صفحة ٣١ من كتاب دمار مصر .

السيطرة الأجنبية ... قرر الخديو اسماعيل استجابة لهـذا الاضطراب أن ينشىء وزارة وطنية ، تستند إلى جمعية منتخبة من المشايخ وغيرهم تحل محـل الوزارة الأوروبية . وبالفعل أقيل الوزيران الأجنبيان .. وكانت هذه المحاولة لتحطيم حبائل السيطرة الأجنبية التى كانت تطبق على حيـاة مصر الاقتصادية كلها — تستند إلى مؤازرة عامة ... ذلك بأن تمثل مناطق مختلفة كثيرة وتمثل جماعات متعددة قد أمضوا عريضة يطالبون فيها بالاستغناء عن الأجانب ... وقالت وثيقة تعين الوزارة الجديدة « ان الوزارة السابقة قد أثارت بين الناس ضجراً وقلقاً إمتـدا إلى كل طبقات مجتمعنا الذى كان هادئا حتى ذلك الحين » .

كان على الوزارة الجديدة أن تسأل مسؤلية حقيقية أمام مجلس منتخب يطابق الرغبات الوطنية. غير أن المصالح البريطانية المالية صممت فى الحال أن تقف هذه النهضة الاستقلالية .. وبعد أسابيع قليلة انفقت فى التحضير (رفضت الحكومة البريطانية خلالها اقتراح الحكومة الفرنسية باحتـلال عسكرى مزدوج — لأن بريطانيا كانت تعمل لاحتلالى بريطانى خاص) حرضت الحكومة البريطانية سلطان تركيا على أن يخلع الخديو اسماعيل ... ثم بعد بضعة أسابيع أخر أصـدر خلفه (أى توفيق) (ديكريتو) يعيد تعين المراقبين الأجنبيين العموميين ، وقد رضى بأن لا يتبلهما بغير موافقة الدول صاحبة الشأن .

وتتميز فترة المراقبة الثنائية كما تسمى الآن رسميا بتمرد متزايد ضد الظلم الأجنبى وفى هذا التمرد كان الجيش المصرى — وهو الهيئة الوطنية الوحيدة الباقية فى دولاب الدولة — القوة القائدة . ولقد كان تطور الحركة التى يقودها عرابى (١) هو الذى أتاح الفرصة للحكومة البريطانية لتفرض إحتلالا بريطـانيا خالصاً بدل مراقبة انجلترا وفرنسا الثنائية . بدأت الحركة العرابية كاحتجاج على عدم دفع المرتبات وعلى نظـام الترقية الجائر فى الجيش ... وتطور الاحتجاج إلى طلب إقالة وزير الحربية . ثم تطور إلى المطالبة ببرنامج وطنى ، يتضمن إقالة الوزارة جميعاً وإصدار دستور وزيادة قوة الجيش ...

أصبح عرابى محور الاضطراب من أجل الاستقلال وهو ماأيدته تأييداً واسعاً

(١) حذفت بعض الجمل هنا التى قصد بها المؤلف أن يعرف عرابي الى القارىء الانجليزي (المترجم)

فئات مختلفة : أيده كبار ملاك الأرض الذين قاوموا الاستغلال الأجنبي لمرافق مصر المستجدة وأيده العساكر الذين جندوا من طبقة الفلاحين المرهقين أرهاقا متزايداً بالضرائب لتسديد الدين الأجنبي .

وحتى تتخلص الوزارة الخاضعة للأجانب من عرابي اعتزمت أن تصدر إليه أمراً بالسفر بعيداً عن القاهرة — ولكن بدلا من أن يغادر عرابي القاهرة رفض الأمر وسار هو وجنوده إلى قصر الخديو الجديد .

وفي ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ اضطر الخديو توفيق .... أن يسلم بكل المطالب فشكلت وزارة جديدة مناهضة للاستعمار تمام المناهضة ومؤيدة من الفئات العسكرية بزعامة عرابي . هكذا تم انقلاب أعقبته فترة ثلاث أشهر وصفها بلنط (١) — الذي كان حينذاك بمصر بأنها « أسعد فترة سياسية عرفتها مصر إذ اتحدت جميع الأحزاب الوطنية بل اتحد سكان القاهرة في تعرف مثل وطني أعلى » .

ولكن مثل هذه الحال لم تكن لتستمر .. يدلك على ذلك موقف الدوائر البريطانية منها . ذلك الموقف الذي يشرحه البلاغ التالي المرسل من قنصل بريطانيا العام في مصر الى لورد جرانفيلد وزير الخارجية البريطانية في حكومة جلادستون يقول البلاغ « لن نستطيع استرداد سيادتنا حتى يقضى على السيطرة العسكرية التي تثقل على كاهل البلاد الآن — وأني لأعتقد أنه لابد أن تطرأ مشكلة حادة قبل أن يمكن الوصول إلى حل مرض للمسألة المصرية . وأنه من الخير أن نتعجلها (أي المشكلة الحادة) بدل أن نحاول تأخيرها » (٢) أصبح مقضياً أن تقع المشكلة الحادة . تآمر جماعة من ضباط الجيش — بناء على إتفاق سابق — على أن يخلعوا عرابي وهو من تستند إليه الوزارة الوطنية . علم عرابي بالمؤامرة فألقى القبض على الضباط

---

(١) ص ١٥٢ من كتاب « التاريخ السري للاحتلال البريطاني لمـ » لويلفريد سكون بلنط — وهو كاتب انجليزي حر أقام في مصر وفضح مظالم الاستعمار وعضد الحركة الوطنية . ولقد ذمه كرومر في كتابه مصر الحديثة ورماه بالغفلة والبساطة في التفكير والتشويه في الادراك وهذا طبيعي من كرومر في رجل تحمس للمصريين وكتب عنهم « مذكراتي » و « التاريخ السري للاحتلال البريطاني لمصر » و « أدلة على عدالة الاستعمار البريطاني في مصر » وهي كلها تسجيل لطغيان الاستعمار . (المترجم)

(٢) مصر رقم ٧ سنة ١٨٨٢ اقتبست في كتاب دمار مصر ص ١٨٠ .

المسئولين وحكم عليهم بعقوبات مختلفة عدلها الخديو بضغط القنصل البريطانى العام فلما لم تقبل الوزارة قرار الخديو أرسلت كل من الحكومتين البريطانية والفرنسية فى مايو سنة ١٨٨٢ ثلاث سفن حربية إلى الإسكندرية (للمحافظة على أرواح رعاياهما) وأوصى ممثلو فرنسا وانجلترا السياسيون فى مصر الخديو أن يقيل الوزارة الوطنية وأن ينفى عرابى من مصر وأن يبعد قائدين وطنيين آخرين إلى الداخل .

وبالفعل أقيلت الوزارة ولكن مالبث إحتجاج حامية الأسكندرية ان أجبر الخديو على إعادة الوزارة إلى الحكم .

زيدت القوات البحرية البريطانية والفرنسية وطلب وزير خارجية بريطانيا إلى سلطان تركيا أن يتدخل فى جانب الخديو وضد الوزارة المصرية فلما وصل المندوب التركى إلى مصر قوبل بعراقيل والتماسات تلح عليه بأن يؤيد الوزارة ضد الأجانب وآلتهم توفيق . فى هذا الموقف العصيب ، حدثت مذبحة المسيحيين بالأسكندرية وكانت قد دبرت من قبل تدبيراً سريا — ونفذتها عصابة مأجورة من البدو وكان البوليس قد تلقى تعليمات بأن لايتدخل فى الأمر واتخذت الأجراءات بأن لاتصل الأخبار إلا بعد أن تمضى بضع ساعات على بداية المذبحة (١) لم يكن هذا الحادث نجاحا كله من وجهة نظر البريطانيين المحليين فقد أثار رغبة الاوربيين المحليين فى سحب القوات المستفزة ومطالبتهم بالاعتراف بعرابى وبالدعوة الثنائية إلى مؤتمر سداسى تمثل فيه الدول الست صاحبة المصالح فى مصر وهى فرنسا وانجلترا وايطاليا والمانيا والنمسا وروسيا . اجتمع المؤتمر فى القسطنطينية فى يونيو سنة ١٨٨٢ وأمضى ميثاق عدم التدخل باسم مختلف الحكومات بما فيها الحكومة البريطانية . فكان هذا تعهداً « بألا تسعى هذه الدول للحصول على مغانم إقليمية أو على إمتيازات أيا كان نوعها أو على أية ميزة تجارية لرعاياها أكثر مما يستطيع رعايا الدول الاخرى الحصول عليه بالتساوى » (٢) واتفق أيضاً على ألا تقوم أيه دولة من الدول العظمى بعمل إنفرادى فى مصر (إلا كما قال الانجليز فى حالة الضرورة الاستثنائية) . واتفق على أن يطلب إلى السلطان إرسال قوات ترد الحالة فى مصر الى ماكانت عليه .

---

(١) مصر رقم ٤ سنة ١٨٨٤ .

(٢) مصر رقم ١٧ سنة ١٨٨٢ .

هكذا وضح للحكومة البريطانية وضوحا تاما أن انفراد السيطرة البريطانية بمصر أصبح أمراً مستحيلا فى ظل هذا الاتفاق . ووضح لها أن الحـــل الوحيد هو أن توجد ضرورة استثنائية قبل أن يتسع الوقت للسلطان ليقوم بعمل ما . ولقد وجدت هذه الضرورة الاستثنائية — ضربت الاسكندرية بقنابل مـــدافع السفن البريطانيه فى ١١ يوليو سنة ١٨٨٢ ثم اعتذر البريطانيون بأن المصريين أخـــذوا يصلحون الطوابى ومعنى هذا العمل انه موجه ضد الاجانب . والواقع الذى لاشك فيه هو أن غرض الهجوم الحقيقى هو أن يحطم فى ضربة واحدة جميع الادعاءات التى تقول بأن المصالح البريطانية فى مصر يمكن إخضاعها لمصالح الجماعات الاخرى .

تبع ضرب الاسكندرية بالقنابل نزول القوات البريطانية الى البر وبينما كانت ثمة مفاوضات ملتوية تدور مع تركيا لعقد معاهدة عسكريه كانت القوات البريطانية مشغولة بالفعل « بإرجاع النظام الى وادى النيل » فلما أمضيت هذه المعاهدة أخيراً فى ١٣ سبتمبر سنة ١٨٨٢ كان ذلك فى ذات اليوم الذى هزم فيه البريطانيون عرابى وأنصاره فى موقعة التل الكبير وهم عصب الحركة المناهضة للاستعمار ثم يمضى يومان فتسقط القاهرة ويصبح الاحتلال البريطانى حقيقة واقعة . هكذا بعد مضى ثلاثة أشهر تقريبا على امضاء بروتوكول القسطنطينية ضمنت الحكومة البريطانية — بعمل اعتدائى ظالم كأى عمل أخرى فى تاريخ الغزو والاستعمار — ضمنت هذه الميزات الخاصة التى كان ممثلوها فى القسطنطينية قد أعلنوا تبرأهم منها منذ أجل قريب . وأما الدول الأوروبية الأخرى فاصبح أمامها أمران لاثالث لهما أما أن تعلن الحرب على بريطانيا وأما أن تقبل السيطرة البريطانية وقد اختارت الدول الأوروبية ثانى الأمرين فأوقف مؤتمر القسطنطينية وألغيت رقابة انجلترا وفرنسا الثنائية ووضع البريطانيون مشروعا لحكم مصر يستبدل بالدستور المصرى ومجلس النواب مجالس إستشارية وعينوا (وكيلا) جديداً ليواصل استغلال مصر لمصلحة الرأسماليين البريطانيين ثم أتموا هذه الخطة باختيار سير إفلن بيرنج فيما بعد لورد كرومر من بيت بيرنج وإخوان اللندنيين وهو الذى شغل منصب قنصل عام بريطانيا فى مصر فى الخمس والعشرين ســـنة التالية .

•••○○○•••

لكى تدفع مصر .....

« الوسائل التى استخدمها الاستعمار فى ابتزاز المال من مصر »

كانت أهداف خطة بيرنج اخوان فى مصر هى عينها أهداف خطة فروهلنج وجوش السابقين : ان يمتص لرأس المال المالى البريطانى ربحاً متزايداً تبتزه الطبقة الحاكمة المصرية من الفلاحين الكادحين . وان تزاد طاقة مصر الانتاجية حتى يمكن الحصول على أعظم النتائج من اعتصار طبقة الفلاحين . . ثم اخضاع الطبقة الحاكمة المصرية بشكل مباشر بعد أن ضربت الاسكندرية بالقنابل وتحطمت الحركة الوطنية بقيادة عرابى واحتلت القوات البريطانية مصر وأدخل الموظفون البريطانيون فى جميع المصالح الهامة وخاصة فى وزارة المالية وفى الجيش فعبد الطريق أمام السياسة المالية .

كانت مهمة سر افلن بيرنج المباشرة هى أن يضمن دفع فوائد الدين القائمة دفعاً منتظماً ثم أن يفتح مصر بعد ذلك سوقا لمنتجات الصناعة البريطانية الثقيلة التى أخذت بالفعل تحس وطأة منافسة الصناعة الالمانية المتطورة بسرعة .. ولكن كانت هناك عقبة واحدة ظلت حتى ذلك الوقت عقبة كأداء تلك هى ان الانتاج السنوى للثروة فى مصر كان صغيرا نسبياً . يكاد أن يكون كله انتاجاً زراعياً . قمحا وأذرة وأرزا وحاصلات غذائية أخرى — وهذه للاستهلاك المحلى — ثم هناك القطن الذى كان يصدر لدفع الارباح وللمبادلة عليه بالسلع القليلة المستوردة من الخارج ... كان انتاجاً ضئيلا بلغت قيمته الكلية فى سنة ١٨٨٢ أقل من ٢٨ مليون جنيه (١) ولكنه صار بعد عشر سنوات من حكم بارنج — أى فى عام سنة ١٨٩٤ — اثنين وثلاثين مليونا من الجنيهات ثمرة استغلال أربعة ملايين وثلاثة أرباع المليون فدان — أى أن متوسط ما كان ينتجه الفدان الواحد قد صار ستة جنيهات وخمسة وسبعين قرشا ولما كان عدد السكان آنئذ حوالى التسعة ملايين نسمة فقد خص

(١) مقال « بعض احصائيات عن مصر » بقلم رايينو نشرت فى جرنال جمعية الاحصاء سنة ١٨٨٤

الفرد الواحد من قيمة الانتاج ثلاثة جنيهات وستون قرشاً فى المتوسط (١).

وفى سنة ١٨٩٥ بلغ دخل الدولة حوالى أحد عشر مليوناً من الجنيهات وهو مايعادل ثلث قيمة الانتاج الزراعى كله : نصف هذا الدخل ضرائب أطيان تقع مباشرة على الفلاحين وينال الفرد منها ستين قرشاً فى المتوسط فتستغرق ربع دخل الفلاح الذى يملك عشرة أفدنه ونصف دخل الذى يملك خمسة أفدنه وتجعل بقاء المليون أسرة من الفلاحين الذين يملكون فدانا وربعا فى المتوسط مستطاعا لهم بأن يستدينوا دائما وأن يبيعوا عملهم لملاك أكبر منهم (٢) ... ولما القى الأمر إلى سير ايفلن بارنج كان حوالى ربع الانتاج المصرى العام يستهلك فى الدين . وليس من ريب فى أن الفلاحين هم الذين كانوا يتحملون معظم العبء برغم مارأينا من ظروف مؤسية انزلقوا اليها . وكما أن صاحب العبيد يحسن أحوال عبيده متى وجد أن العمل الشاق يوشك أن يودى بهم، كذلك وجد سير ايفلن بارنج أنه من اللازم أن يزيد انتاجية الفلاحين ليستطيعوا تحمل الدين ويستمروا فى الحياة برغم اعبائهم .... قال كرومر فى تصريح رسمى له « ان مصالح حملة السندات ومصالح الشعب المصرى متماثلة » ومعنى هذا المبدأ عمليا تنمية محصول القطن الذى يمكن أن يباع بأثمان مرتفعة فى الخارج — وهذه التنمية على حساب المحاصيل الغذائية التى يستهلكها الفلاحون ويمكننا أن نعرف نتيجة هذه السياسة من الحقيقة التالية : كانت صادرات القطن فى السنوات السابقة لنظام بارنج مليونى قنطار فى العام وكانت قيمتها ثمانية ملايين من الجنيهات ثم أصبحت فى نهاية الفترة (٣) سبعة ملايين قنطار تساوى أكثر من ٣٠٠٠٠٠٠٠ جنيها ... وفى ذات الوقت تحولت مصر من بلد كان يعتمد على نفسه فى انتاج حاجاته الغذائية إلى بلد يستورد من المواد الغذائية فى سنة ١٩٠٨ ما قيمته أكثر من ٥٠٠٠٠٠٠ جنيه وهذه المواد يضطر الفلاحون لشرائها بأسعار أعلى منها فى البلاد الاوروبية فمثلا كان سعر القمح فى مصر فى ذلك العام يزيد بخمسين فى المائة عن سعر القمح فى انجلترا

لاشك أن تنمية زراعة القطن فى مصر قد ضاعفت قيمة الانتاج الكلية أى

---

(١) تقرير عن الري الدائم في مصر عام ١٨٩٤ بقلم ويلكوكس

(٢) تقرير لورد كرومر سنة ١٩٠٦

(٣) يقصد فترة السياسة الكرومرية (المترجم)

ضاعفت الرصيد الذى يؤخذ منه معاش الفلاحين المنتجين . والفائض لأصحاب الأطيان والمرابين والموظفين المكتبيين والعسكريين والمدنيين والتجار الوطنيين والأجانب وحملة السندات ... ولكن ازدهار هذه المصالح كلها ، وجميعها تعيش على كد الفلاح ، يعنى أن الفلاح نفسه قد أبقى له نصيب متضائل من قيمة محاصيله . ثم أن تنمية زراعة القطن على حساب انتاج الغذاء ذات نتائج هامة أخرى ... فأولا قد جعلت المصريين أكثر اعتماداً على مستغليهم ، فبدلا من أن يزرعوا مايحتاجونه من محاصيل غذائية وبدلا من أن يبيعوا الفائض من محصول القطن لاغير ، أصبحوا الآن يعتمدون أكثر ما يعتمدون على بيع القطن .. ثم تمشيا مع التغير ، أصبحوا مجبرين على شراء المواد الغـــذائية المستورده أو المنقولة من أماكن سحيقة ... فأصبحوا واقعين فى يد الوسطاء مرتين ... ولقد نمت حول هاتين العمليتين (اصدار القطن واستيراد المواد الغذائية) فئـــة ملاك السفن ومنشآت غزل القطن نتج عنهما أن مدت السكك الحديدية ووسائل النقل الأخرى — وهى جميعا تنال ضريبة تضاف إلى ضريبة الآلة الحكومية :للادارة والدفاع واستهلاك الدين وتسديد فوائده .

ومع ازدياد قيمة المحصول السنوى ، ازدادت الايجارات التى كان أصحاب الأطيان يطالبون بها . فمثلا زادت المساحة المزروعة قطنا فيما بين عامى ١٨٩٤ — ١٩١٤ من ٢٥ ٪ إلى ٤٤ ٪ . فتراوح ايجار الفدان الواحد فى سنة ١٩١٢ بين ١٢ جنيها و١٨ جنيها (١) .. اعتمدت تنمية الأرض المزروعة قطنا على توسيع الرى ، فأوجب هذا مد الخطوط الحديدية لتطرق مناطق أوسع ولتنقل القطن والغذاء من الموانى واليها . يقول المستشار المالى البريطانى فى أحد تقاريره « لما طبقت سياســـة تنمية مرافق البلاد بواسطة الرى ، أصبح انفاق رأسمال كبير على مشروعات كثيرة أخرى نتيجة غير مباشرة ولكنها أصبحت نتيجة حتمية ولقد أدى اتساع الأرض المزروعة إلى انشاء خطوط حديدية وإلى زيادة وسائل نقل القطن والمنتجات الأخرى ... كما أن تزايد الصادرات والواردات يفرض أصلاحات أخرى فى الموانى ... » (٢)

---

(١) مصر رقم ١ سنة ١٩١٣
(٢) مصر رقم ١ سنة ١٩٠٨

هكذا لم تضمن سياسة تنمية انتاج القطن مجرد دفع فوائد الدين القديم وتأدية رصيد استهلاكه (وذلك بزيادة قيمة الانتاج الزراعى الذى يمكن أن يمتص فى الضرائب) بل خلقت سوقا رائجة لمنتجات الصناعة الثقيلة البريطانية والواقع أن إيجاد هذه السوق ، والوسائل التى كانت تمول بها الصفقات المختلفة لذات أهمية خاصة

إذ عندما وقع أمر مصر فى يد كرومر كان دينها العام حوالى ٩٥٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه وكانت التسوية المالية مع الحكومة المصرية لا تقتصر على مجرد دفع فوائد الدين بانتظام ، بل تحدد رصيدا لاستهلاك جزء منه .. غير أن الدين المصرى لم يتناقص سنة فأخرى : بل على العكس من ذلك ، كان رصيد استهلاك الدين يستثمر مرة ثانية فى مصر — أوقل لنوضح لك الأمر — ان كمية المال المتحصل سنويا من الضرائب لاستهلاك الدين كانت تدفع للمقاولين الاجانب نظير قيامهم بمد السكك الحديديه أو بأعمال الرى أو بأعمال عمرانية أخرى .. بهذه الطريقة ، ضمنت سوق دائمة للمصنوعات البريطانية الثقيلة أو المصنوعات الخاضعة للسيطرة البريطانية وهذا سير ايفلن بارنج يذكر فى كتابه مصر الحديثة ج(١) انه بين عامى ١٨٨٨ و ١٩٠٤ صرف من الاحتياطى ١٦ ١/٢ مليون جنيه على الأعمال العامة بما فيها أعمال الرى والسكك الحديدية واصلاح الموانى . وتبين التقارير التالية عن مصر (تقارير سنة ١٩٠٥ إلى سنة ١٩١٣) تضخم الأنفاق فى هذا الميدان — فى مدة التسعة أعوام هذه صرف مبلغ ٢٧ مليون جنيه من الاحتياطى على مرافق مشابهة ويتضح هـذا التطور فى احصائية تجارة مصر الخارجية فى السنوات التالية للاحتلال البريطانى ، فى العشر سنوات الأولى كانت صادرات القطن لدفع فوائد الدين ، وكانت تزيد على الواردات .

ثم بدأت سيطرة بارنج تحدث أثرها فى العشر سنوات التالية فتزيد قيمة الصادرات بحوالى الربع وفى نفس الوقت تزيد الواردات زيادة جوهرية وتكون معظم الواردات مواد غذائية تزرعها مصر وبعضها سلع رئيسية ثقيلة يدفع ثمنها من رصيد استهلاك الدين .. ثم فى الفترة الثالثة — فترة الأحـد عشرة سنة السابقة للحرب (١) . تضاءل الفرق بين الواردات والصادرات فبلغت قيمة الواردات السنوية أكثر من ثلاثة أضعاف قيمتها السنوية فى العشر سنوات الأولى .. كانت قيمة الواردات

(١) الحرب العالمية الاولى

سنويا من الحديد والصلب فيما بين عامى سنة ١٩٠٣ و١٩١٣ — (٢،٦٠،٠٠٠ جنيه) فاذا بها تصبح فى عام ١٩٢٦ - ٨،٧٦٢،٠٠٠ جنيه وفى سنة ١٩٢٧ — ٨،٢٦٢،٠٠٠ ←

وإليك احصائية عن تجارة مصر .

السنة	الواردات بالمليون	الصادرات بالمليون	نسبة الزيادة المئوية
١٨٨٣ — ١٨٩٢	٨	١١ر٧	٤٦ر٢ ٪
١٨٩٣ — ١٩٠٢	١١ر٤	١٤ر٤	٢٦ر٣ ٪
١٩٠٣ — ١٩١٣	٢٤ر٣	٢٦ر٩	٩ر٨ ٪
١٩١٤ — ١٩١٨	٣٠	٣٦ر٥	٢٧ر٧ ٪
١٩١٩ — ١٩٢٧	٥٦ر٤	٦٠	٦ر٤ ٪

وبالرغم من أن الانتاج الزراعى ظل أهم معين للثروة فان العمل المأجور قد أدخل فى بعض الاعمال وبدأ ملاك الأبعاديات الكبيرة يستخدمونه وكان هذا واحداً من الأسباب التى دعت إلى إلغاء السخرة أو العمل الأجبارى فى ترع الرى فى السنوات الاولى من الأحتلال البريطانى .. وذلك لأن كبار الملاك وجدوا أن إستدعاء العمال للخدمة الأجبارية يتعارض مع إمدادهم بالعمل المطلوب فى ابعادياتهم ثم أن إلغاء السخرة أعطى الأحتلال فرصة كبيرة كى يعلن عن إدارته الأنسانية فى الوقت الذى أنشأ فيه فى الواقع نظام أجور بأحط الأسعار الممكنة . قدر أنه لكى تلغى السخرة يجب أن ينفق ٤٠٠ ألف جنيه فى العام فمتوسط من يدعون للعمل مدة ١٠٠ يوم هم ٢٣٤،١٥٣ شخصا أى أن أجرة العامل ثمانية عشر مليما . ولكن كان المبلغ الذى صرف بالفعل لإحلال العمل الحر محل السخرة فى السنة الأولى من تطبيق النظام ٢٥٠ ألف جنيه ، فى حين خفض عدد العمال المسخرين إلى ١٠٢ ألف عامل (١) .

شاهدت السنوات الأخيرة من خطة بارنج تكوين عدد من الشركات البريطانية لتستغل مابقى من مرافق مصر . فأنشأت الشركة المصرية لسكة حديد الدلتا الخفيفة

(١) (ص ٨٧٣ من كتاب مصر الحديثة لكرومر) .

فى سنة ١٨٩٧ ؛ لتشغيل الخطوط الضيقة ، وأنشأت شركة الدلتا المصرية للأراضى والاستثمار فى سنة ١٩٠٤ لتستثمر الارض التى تجرى فيها خطوط شركة سكة حديد الدلتا الضيقة وفى سنة ١٨٩٨ أنشئت شركة الاسواق المصرية ولها احتكار إنشاء وإدارة الاسواق فى ١٢٠ ناحية . وكانت هذه الشركة تستورد السماد الكيماوى الذى تستنفد كميات كبيرة منه فى الزراعة المصرية . وفى نفس السنة أنشىء البنك الاهلى المصرى وعضو لجنته اللندنية . سعادة هـ. بارنج ابن عم سير ايفلن بارنج . .

لقد كانت سياسة الرأسمالية البريطانية فى مصر تحتاج إلى آلة حكومية شديدة الصلاحية كبيرة الحزم فى الادارة . . فعهد بالسيطرة الادارية إلى جيش من الموظفين الانجليز الذين راحوا يشغلون مناصب مدنية رفيعة وإلى موظفين مصريين مختارين فى الاقاليم . . وكان طبيعياً أن ينمو عـــدد الموظفين الاوروبيين من ٦٩٠ شخصاً سنة ١٨٩٦ إلى ١٢٥٢ شخصاً فى سنة ١٩٠٦ ، وكان موظفو الحكومة فى مختلف المديريات الاربعة عشر مقسمين إلى مديرين . ومأمورين . . . وأما العمدة فيشترط فيه أن يملك عشرة أفدنه . ويعينه رؤساؤه بيد أنه قد كان انتخاب العمد جزءاً هاماً فى برنامج عرابى . وهذا البرنامج عينه (إنتخاب العمد) هو ماحدا بالحكومة البريطانية فى سنة ١٩٢٨ أن ترغم الحكومه المصرية على وقفه (١) .

فشلت الحكومة البريطانية فى إنشاء حكومة وطنيه فى مصر وقالت إن سبباً من سباب الفشل (هو وجود الامتيازات (٢) التى ضمنت بها حوالى خمسين دولة بعض لميزات لرعاياها . بحيث لم يكن ممكنا أن تفرض ضرائب على الاجانب بغير أن توافق حكوماتهم) ولم يكن ممكنا أن تفرض القوانين على الاجانب بما فى ذلك التشريعات الخاصة بالمصانع الكبيرة والصغيرة إلا بعد أن يصدق ممثلو هذه الدول عليها . وكان الاجنبى يحاكم أمام المحكمة المختلطة فى القضايا المدنية وأمام محكمة بلده القنصلية فى القضايا الجنائية . . وأما السياسة البريطانية فكانت تعمل دائما على إلغاء الامتيازات

---

(١) أوقف هذا المشروع بعد أن وضع بين يدى البرلمان وأحيل الى لجنة الداخلية . (المترجم)

(٢) ألف هذا الكتاب قبل إلغاء الامتيازات الاجنبية فى معاهدة مونترو . ويلاحظ أن السياسة البريطانية كانت ترمى دائما الى إلغاء الامتيازات الاجنبية أو تحويلها الى بريطانيا لتنفرد هى انفراداً تاما . — راجع كتاب كرومر فى مصر للمترجم — والجزء الثانى من مصر الحديثة لكرومر وتقرير لوزد ملنر . (المترجم) .

الأجنبية لا لصالح استقلال مصر . ولكن لتصبح يد الاستعمار البريطانى أكثر انطلاقا وحرية فى علاقاته بالجماعات الاستعمارية الأخرى . وقد اقترح ملنر (١) أن تتحول حقوق الإمتيازات إلى انجلترة ، وكان أحد أسباب مد أجل الأحكام العرفية بعد الحرب الماضية ، أن هذه الأحكام تتسلط على الإمتيازات . حقاً ان المحاكم المختلطة كانت قد أنشأت قبل الإحتلال البريطانى (٢) ، وحقاً أن محكمة استئناف أهلية ومحكمة مختلطة قد أنشئتا فى أوائل عهد باربخ لتفصل الأولى فى الجرائم التى يكون المتهم فيها مصرياً

ولكن وضح من تدخل السلطات البريطانية فى القضايا التى تقع بين البريطانيين والمصريين وذلك عندما يكون أحد المصريين متهماً فى جريمة طرفها الثانى بريطانى . ان هناك حاجة إلى عقوبات أشد مما تستطيع المحاكم الأهلية أن تفرضه .

ولذلك صدر قانون فى عام ١٨٩٥ (٣) يقضى بانه يجوز عرض القضايا التى بين الأهالى وجيش الإحتلال أو الأسطول على محاكم نصف عسكرية لا تستأنف أحكامها وهذا إذا رأى المعتمد البريطانى أن تعرض عليها

وفى ظل هذا القانون أجريت محاكمة دنشواى الظالمة، فقد وقعت فى سنة ١٩٠٦ واحدة من أبشع ما روى التاريخ من مظالم العدالة البريطانية الشائنة ضد شعب مستعمر.

كانت جماعة من الضباط البريطانيين يصطادون فى قرية من القرى فجرحوا امرأة فهاجمهم القرويون بالعصى وأصابوا أحدهم فى رأسه . وقد قرر الضابط الجريح أن يرجع الى المعسكر (الواقع على بعد خمسة أميال) ليسعف ولكنه أصيب بضربة شمس فى الطريق ثم مات ...

ولقد أظهر التحقيق الطبى بشكل جازم أن سبب الوفاة هو ضربة الشمس ، ولكن المحكمة أصدرت حكمها فى هذه التهمة فإذا هو يقضى بشنق أربعة من القرويين وجلد سبعة وحبس اثنى عشر شخصاً مدداً تتراوح بين السنة والسجن المؤبد مدى الحياة . وقررت المحكمة أكثر من ذلك :

---

(١) اقترح كرومر نفس هذا الاقتراح بعد ان فشلت مساعيه لالغاء الامتيازات . (المترجم)

(٢) ايام اسماعيل

(٣) هذا القانون صدر بضغط من كرومر (المترجم)

قررت أن ينفذ حكم الإعدام والجلد علناً بحضور القرويين . . فجيء بالجنود البريطانيين والبوليس المصرى وأجبرت عائلات المتهمين على مشاهدة تنفيذ العقوبات . . . فإذا علق الموظف البريطانى المسئول فى تقريره الذى أرق به إلى سير إدوارد جراى (١) على تنفيذ العقوبات قال « أعتقد أن الإجراءات كانت عظيمة وتكشف عن تقدير كل المسئولين »

ان هذه الحلقة الأخيرة فى خطة بارنج قد أثارت كراهية واسعة النطاق للطغيان البريطانى . وأدت إلى اثارة حركة وطنية نشطت لأول مرة منذ ما أخمدت حركة عرابى(٢)

---

(١) وزير خارجية بريطانيا في ذلك الوقت (المترجم)

(٢) الواقع ان هذه الحادثة قوبلت باشد استياء عرفته مصر في مطلع القرن الحالى، وقد استغلها الحزب الوطني أوسع استغلال وحملت صحفه حملات فياضة على الاستعمار — يقول الرافعي بك فى كتابه عن مصطفى كامل « لقد كان الاحتلال قبل هذه الحادثة مطمئنا الى ثقة السواد الأعظم من المزارعين والاعيان في عدله وانصافه حتى ان اللورد كرومر كان يعتز بانه مؤيد من اصحاب الجلاليب الزرقاء ولكن حادثة دنشواي كشفت عن حقيقة نيات الاحتلال وهي انه لا يرضيه من المصري سوى الخضوع والاستسلام » ... ولقد انتهت هذه الحادثة بتغيير المندوب البريطانى — كرومر — وتغيير السياسة الاستعمارية ذاتها واتخاذها مجرى أخطر من سابقه وهو ماعرف بسياسة الوفاق ... (المترجم)

الحركة الوطنيّة

فى ظل خطة بارنج وبضغطها المتزايد على الفلاحين ليضاعفوا الانتاج لصالح الرأسماليين البريطانيين ؛ وبتزايد قبضتها على آلة الحكومة . أوقف الكفاح من أجل الإستقلال . بعد ماهزم عرابى ونفى من مصر .

ولكن هذه التطورات نفسها خلقت عاصفة من المقاومة التى لقيت تعبيرها الحى فى الطلبة وهم الذين انحدر معظمهم من عائلات فلاحين متوسطين . فكانوا بذلك ألصق بالحياة فى القرى ... أخذ تأثير الحركة الوطنية بقيادة مصطفى كامل يزيد بعد محاكمة دنشواى . فكثرت اضرابات الطلبة . واتسع انتشار الصحف الوطنية وكانت سياسة البريطانيين تقضى بأن يبقى المصريون المتعلمون الحركة داخل حدود (١)

ففى سنة ١٩٠٦ عين سعد زغلول باشا وزيراً للعارف وكان من قبل قاضياً بالمحاكم الأهلية . ولقد أطرأه اللورد كرومر اطراءاً حاراً . وسمح لشقيق سعد وبعض المصريين المشهورين الآخرين أن يتقلدوا وظائف مدنية ثانوية

ولكن لم تخف قبضة السيطرة البريطانية عن كل المراكز الحيوية فى الجهاز الحكومى... (٢)

ثم جاء سير الدون غورست فاتبع سياسة الوفاق فعين مجلس وزراء من المصريين

---

(١) واضح أن المؤلف يشير الى سياسة الاستعمار فى شراء فريق من الطبقة الوسطى والعليا وجعلهم سياجا يقى الطبقات الشعبية فى دائرة لا نظر الاستعمار (المترجم)

(٢) كان الخديو عباس يخاصم كرومر ويحرض على مقاومة سياسته وكان يبدو أنه يعاون الحركة الوطنية بقيادة مصطفى كامل ولكن لما اشتدت الحركة الوطنية وضح انحراف عباس الى اليمين ولذا لما جاء غورست الى مصر رأى بنظراته الاستعمارية ان مصالح حزب الامة (المؤلف من كبار الملاك) ومصالح عباس متنافرة مع مصالح الطبقات التي تؤيد الحركة الوطنية . وان حزب الامة وعباس ليسا جادين فى موقفهما الوطني . . . فأمكنه ان يجرى محالفة بين الاستعمار وعباس وحزب الامة — وكانت هذه هي ماسميت بسياسة الوفاق — وكانت موجهة ضد الحركة الوطنية . ولمصطفى كامل بعض الخطابات التى أرسلها الى محمد فريد يبدي أسفه فيها على موقف عباس ويطلب اليه ان لا يطرى عباس فى جرائد الحزب الوطنى بعد ان علم عنه مالا يسر المصريين المخلصين . كما ان مصطفى كامل قد كتب الى عباس نفسه يفصل بينه وبين الحركة الوطنية (المترجم)

وجعل بطرس غالى باشا الذى ترأس محاكمة دنشواى رئيسا للوزراء. ولكن بطرس باشا كان معروفاً بأنه آلة للبريطانيين فما لبث أن اغتاله طالب سابق فى فبراير سنة ١٩٠٩ ، كانت هذه بداية أحكام فرضت بنصيحة البريطانيين ، ثم انتهت بأن صدر اعلان الحماية على مصر .

ولعمرى أن هذا مناقض كل المنافضة للتصريحات الجادة (١) التى بذلها البريطانيون المسئولون بين عامى ١٨٨١ و ١٩٠٩ ، بأن مصر لن تضم إلى بريطانيا ، ولن تحتل إلى ماشاء الله - فهذا غلادستون يعلن فى ١٠ أغسطس سنة ١٨٨٢ أنه (أى الإحتلال) « يكون مناقضاً تماماً لجميع مبادىء وآراء حكومة صاحبة الجلالة ، وللتعهدات التى قطعتها لأوربا »

غير أن فرنسا تعهدت فى اتفاق سنة ١٩٠٤ الفرنسى البريطانى بأنه فى مقابل إطلاق يدها فى مراكش ، لن تعمل على عرقلة أعمال البريطانيين فى مصر بأن تطلب تحديد وقت للجلاء أو أن تطلبه فى أى لون آخر .

وأعلن سير إدوارد جراى وزير الخارجية فى حكومة أسكويث « أن سياسة حكومة صاحب الجلالة هى أن نستمر فى احتلالنا لمصر ، لأننا لانستطيع أن نتخلى بشرف عن مسئولياتنا التى نمت حولنا هناك »

وصدر قانون فى يوليو من عام ١٩٠٩ « يضع بعض الأشخاص تحت المراقبة

---

(١) من أمثلة التصريحات الشهيرة التى كلفها الساسة البريطانيون قول الاميرال بوشامب سيمور في رسالة مؤرخة ٢٦ يوليو سنة ١٨٨٢ وموجهة الى الخديو توفيق

« أرى الفرصة سانحة لأن أؤكد لسموكم مرة أخرى ان حكومة بريطانيا العظمى لاتنوي فتح مصر ولا التعرض لدين المصريين وحريتهم بحال من الاحوال - وان غرضها الوحيد هو ان تحمي سموكم والمصريين من العصاة »

وقال سير تشارلس دبلكى فى مجلس العموم — في ٢٥ يوليو سنة ١٨٨٢

« لانبغي مد يدنا الى ادارة مصر الداخلية او منع المصريين من ان يحكموا انفسهم بأنفسهم إلا بمقدار ماتقضي به الضرورة »

وقال غلادستون فى مجلس العموم — في ١٠ أغسطس سنة ١٨٨٢

« لقد سألني السيد الفاضل هل فى نيتنا ان نحتل مصر احتلالا غير محدود وقد اذهب فى الاجابة بعيداً فأقول مهما تأت من شيء فلا شك في انا لن نأتي هذا »

وغير هذا كثير (المترجم)

العامة ، . وبمقتضى هذا القانون أصبح مستطاعا — كما يقرر سير الدون غورست — أن يطبق نوع من الحجر على حرية الأشخاص الخطرين دون حاجة إلى أن تدينهم محكمة عادية فى جريمة تدخل تحت حكم القانون الجنائى . ومن هذه الأحكام التى إلى مستعمرة عمل . ثم ان قوانين تعسفية أخرى قد أصدرت فى السنة التالية . وهى لم تصدر بمشروعات قوانين ولكن بديكريتات خديوية . . . وكان هذا تمهيداً لأن تعرض القضايا الصحفية جميعاً على محاكم الجنايات حيث لايوجد محلفين وتمهيداً لأن يرفت طلبة المدارس والكليات الذين يشتركون فى الاضرابات أو الذين يكتبون فى الصحف (عدد ٣٠ مايو وعدد ٢ يوليو سنة ١٩١٠ اجبشان غازيت) وهكذا أوجدت أداة الحجر .

وفى سنة ١٩١١ ، عين كتشنر معتمداً بريطانياً فى مصر ، خلفاً لسير الدون غورست . وفى السنوات بين تعيين كتشنر وبداية الحرب نفذ إصلاحان هامان الأول قانون الخمسة أفدنة (١) الذى يحرم نزع ملكية أقل من خمسة أفدنة وفاءاً للدين . . صدر هذا القانون لان الفلاحين كانوا قد أخذوا يجردون من ممتلكاتهم ، وأصبح نظام صغار المنتجين مهدداً بالخطر وهو النظام الذى تقوم عليه خطة الإستغلال .

وكان التشريع الثانى ، القانون النظامى لسنة ١٩١٣ وقد اعاد تنظيم الجهاز الحكومى ، وحد من سلطاته ، ووضعه بشكل ثابت فى يد فريق من الطبقة المتوسطة . واصبحت الاشتراطات الواجب توفرها فيمن يرشح للجمعية التشريعية ما يلى : ان يكون سنه ٣٥ عاما ، وان يعرف القراءة والكتابة ، وان يكون قد دفع لسنتين خلتا ٥٠ جنيها كضريبة ارض سنوية او عشرين كعوائد ولما التقت الجمعية التشريعية

---

(١) من الاصلاحات الرئيسية التي جاء بها الاحتلال ، اصدار هذا القانون . وكانت سياسة الاستعمار ترمى الى خلق طبقة من صغار الملاك يستفيد الاستغلال الرأسمالي من وجودها بان يسخرها ويمتص كدها ، ولكن كانت سياسة الاحتلال ترمي كذلك الي ابقاء هذه الطبقة في الدرك الاسفل من المجتمع المصري خيفة ان يحطم انعاشها التوازن الطبقي الذى حاول الاستعمار منذ البداية ان يبقى عليه . . غير ان سياسة الاستعمار فى المحافظة على طبقة صغار الملاك قد فشلت وكذلك فشلت سياسته المحافظة على التوازن الطبقي . وكان اكبر خنجر موجه الي هذه السياسة تطور المجتمع المصري ذاته (المترجم)

سنة ١٩١٣ كانت مؤلفة من ٤٩ مالك ارض و٨ محامين و ٤ تجار وثلاث رؤساء دينيين ومهندس واحد (١)

وحتى هذه الجمعية المقيدة بعناية وحذر ، لم يسمح لها بان تعمل بعد اعلان الحرب . فقد عقدت جلسة واحدة ثم عطلت بعد ذلك إلى أجل غير مسمى ...

وفى نوفمبر سنة ١٩١٤ ، وضعت مصر تحت الحكم العرفى ، وتحت رقابة قاسية . وصفتها التايمز فيما بعد (فى ٢٨ ابريل سنة ١٩١٩) بانها « أقل كفاءة من رقابة أى بلد تحت الحكم البريطانى ، وأشدها بطشا ، واكثرها عسفا »

وفى ديسمبر سنة ١٩١٤ أعلنت الحماية على مصر وخلع عباس الموالى للاتراك ، وعين حسين الموالى للبريطانيين ومنح لقب سلطان . وأعلن رسميا ان الحكم العرفى لن يتسلط على الادارة المدنية وان الحكومة البريطانية قبلت ان تحمل عبء الحرب وحدها دون ان تطلب الى المصريين أن يساعدوها . ورغم هذا ، فما انقضت سنة واحدة حتى وكان المصريون يقيدون فى فرقة العمل المصرية وفى سنة ١٩١٦ استدعى احتياطى الجيش المصرى الى الخدمة . وابتداء من سنة ١٩١٧ ، اشتد الاستعمار فى طلب الرجال والمؤن والجمال

وانه لمن المستحيل ان نعطى فى مساحة ضيقة أية صورة كاملة عما فعله البريطانيون فى مصر اثناء الحرب . ولكن لعل بعض الأمثلة توضح الحالة التى اثارت كراهية الحكم البريطانى كراهية عامة ، والتى اثارت ضده الضجر الواسع وخلقت التأييد العام للحركة الوطنية فى سنة ١٩١٩

يبدو من الاحصائية التى نشرها ليفتننت كولونيل الجود Elgood فى عام ١٩٢٤ فى كتابه « مصر والجيش » ، انه قد ظهر فى سنة ١٩١٦ انه اذا لم يستخدم الاجبار فلن تتوفر الامدادات اللازمة للفرق الاحتياطية المصرية ولذا فقد كان الحصار يضرب على جموع الريفيين الذين يذهبون الى الاسواق ، ثم يرسلون الى اقرب « نقطة عمل » . وبينما كانت الاغلبية تقابل مصيرها بالتسليم ، يبدى البعض العداء ، ويفر آخرون إلى المناطق المجاورة رجاء السلامة ولكن كانت نهاية هؤلاء جميعاً واحدة .

---

(١) مصر رقم ٣ — ١٩١٣ ورقم ١ — ١٩١٤

فالمقاومة تخمد . ويقبض على الفارين ثم يسلمون إلى ضابط القرعة ،

وراليك مثلا آخر لوسائل التجنيد....

« فى سنة ١٩١٧ كلها ، وفى سنة ١٩١٨ بالمثل ، كان الضغط يزيد ويزيد ، كلما اتسعت العمليات الحربية وكلما طالت خطوط التموين ، ذلك بانه قد دلت التجربة على انه ليس هناك عمال خير من المصريين . فى اقامة الجسور ومد السكك الحديدية على السواء . ولقد بدا الفلاحون يفرون من بعض القرى . فأخذ الجند والبوليس يرتادون الريف ليجلبوا «المتطوعين» إلى مركز العمل تحت حماية عسكرية . وأما السلطات العسكرية البريطانية فكانت فى حاجة إلى الرجال فلم تكن تهتم بشىء (١)

لم يخدم أى مصرى متعلم فى الفرق الاضافية فقد كانت هذه الوسائل تطبق على الفلاحين والعمال وحدهم . وبالاضافة الى الفرق الاضافية جند ١٧٠ الف مصرى فى فرق المواصلات بالجمال وقدر مجموع المصريين المجندين فى مختلف القوات بحوالى المليون نسمة . بينما كان مجموع السكان بين سنى ١٧ والثلاثين . مليونا ونصف المليون - ان ارقام الاصابات لم تنشر اذا استثنينا ٧١٣ حالة وفاة فى فرق المواصلات بالجمال كان اكثرها لانعدام الوقاية . ولقد استولى الوكلاء المحليون على الخير والجمال التى لا تقوم بغيرها الزراعة فى القرى واستولى مكتب الامدادات بنفس الطرق على المحاصيل . واجبرت الحكومة على أن تدفع ٣ ونصف مليون جنيه مساهمة فى نفقات الحرب . وسلم مبلغ ٦٠٠ الف جنيه إلى الصليب الاحمر البريطانى . وهو مبلغ فرض إجباريا على القرى فى مصر والسودان . وبالرغم من ان ظروف الحرب قد أثرت تأثيرا سيئا فى الفلاحين فان قيام الحكم العرفى والرقابة وفرض القوانين الظالمة مثل قانون الاجتماعات الذى يحرم اجتماع أكثر من خمسة أشخاص ، وابقاء مئات من المصريين فى السجون لمجرد الشبهة ، بالاضافة الى الضغط الاقتصادى المتزايد ، كل هذا قد أصاب مختلف فئات العمال .. ولم يمنح الكتبة الوطنيون الملحقون بالسلك المدنى أية علاوة حرب الا بعد ان انتهت الحرب ذاتها . كما أنه لما بلغت الحالة حد

---

(١) Sir Valentine Chirrol «The Egyptian Problem»
ص ١٣٧ من كتاب المسألة المصرية لسير فالنتين شيرول

اليأس فى بعض الجهات ، ادخل عمل الانقاذ وربطت الاجور بين قرش يوميا للطفل وثلاثة للرجل .. لقد كانت المنظمات والصحف الوطنية مخنوقة طيلة أيام الحرب . فى حين انها كانت تفيض بالدعاية عن حق تقرير المصير، وعن حقوق الشعوب الصغيرة وعند ما أعلنت الهدنة اقترح رشدى باشا رئيس الوزراء أن يذهب إلى لندن لعقد اجتماع مع وزارة الخارجية البريطانية بصـــدد مطلب مصر الاستقلالى . رفض البريطانيون الاقتراح . فكون الوفد المصرى برئاسة زغلول الذى كان نائب رئيس الجمعية التشريعية المعطلة. لم يعط الوفد جوازات السفر فاشتدت الاضطرابات فألقى القبض على سعد زغلول وعلى ثلاثة اعضاء آخرين من أعضاء الوفد ونفوا إلى مالطة فى ٨ مارس سنة ١٩١٩ . اثارت اخبار الاعتقال المصريين ودفعتهم الى ثورة علنية ، وظهر خبر نفى سعد زغلول فى ١١ مارس فى صحيفة الاجبشيان ميل ثم فى اليوم التالى نشر بلاغ رسمى يحذر الجمهور من « ان البلاد لا تزال تحت الحكم العسكرى ، فلن يسمح بالاجتماعات أو الاحتجاجات العامة وسيعاقب كل من خرج على هذا الامر» وبعد يومين صدرت «أوامر فى ظل الحكم العسكرى» يقول أولها « ان أى شخص يتلف . أو يخرب أو يعطل بأية وسيلة السكك الحديدية ، أو المواصلات التليفونية والتلغرافية أو يحاول أن يرتكب واحدا من هذه الافعال يعرض نفسه — تبعا للحكم العسكرى — لأن يضرب رميا بالرصاص»

وقد حرم على جميع موظفى الحكومة أن يشتغلوا بالسياسة ومنعت اخبار الاحتجاجات والاجتماعات والثورة التى حدثت فى انحاء البلاد المختلفة فلم تنشر الا فى ١٨ مارس . ولما أذيعت قطعت السكك الحديدية وقطع التيلغراف ، وحوصر الأجانب فى أسيوط وهوجمت جماعة من الضباط والعساكر البريطانيين ، وقتلوا فى قطار بالقرب من القاهرة ، وأضرب موظفو الحكومة المدنيون . واشتركت جموع من السيدات فى المظاهرات لأول مرة فى تاريخ مصر . لقد ثارت جميع الفئات، وثار الناس من كل دين ومن كل طبقة.

أرسل اللورد اللنبى ، الذى كان يحضر مؤتمر الصلح ، على عجل الى مصر، كمندوب سام فوق العادة ، فأصدر أوامره باطلاق سراح سعد زغلول والسماح له بالسفر إلى

باريس ثم قام البريطانيون ، بحملة أخذ الثأر ، فى عنف بالغ ، يثبته ما قاله الكتاب الذى أصدره زغلول وأنصاره فى باريس فى عام ١٩١٩ من ان اكثر من الف مصرى قد قتلهم الجنود البريطانيون وان قرى برمتها قد أبيدت عن بكرة أبيها ، واعترف س . هارمزورت أحد المتحدثين بلسان الحكومة البريطانية فى مجلس العموم بان من قتل من المصريين قد بلغوا حوالى الالف وفى ٢١ مارس نشر جنرال بلفين Bulfin تحذيرا بواسطة الطائرات انه سيعاقب على كل تخريب أو تدمير السكك الحديدية بان تحرق القرى المجاورة لمكان التخريب (١)

واعلن بلاغ رسمى آخر انه «تقرر أن تزور القوات الحربية الأجزاء القصوى فى البلاد . لتعيد تنظيم السلطات المدنية ، وتقبض على المعتدين ، وتتخذ أية خطوات تراها لازمة لاعادة النظام الى نصابه »

(اجبشيان ميل عدد ٥ مارس سنة ١٩١٩)

وفى ٢٤ مارس القيت القنابل على بعض قرى غربى مديرية البحيرة . وفى اول ابريل كانت ستة عشرة فرقة متحركة تعمل فى مصر السفلى - وحكم على ٥١ مصريا بالاعدام ، نفذ الحكم فى ثمان وعشرين منهم لاتهامهم بقتل ضابطين وخمسة جنود (ص ١٨٤ المسألة المصرية)

ولما كان المصريون يعوزهم تنظيم العمال والفلاحين وتجتاحهم موارد البريطانيين العسكرية الضخمة فقد أجبروا على الخضوع ، وبدأت الحكومة البريطانية تعمل على تمزيق الحركة الوطنيـــة وعلى تحطيمها . فاعلن فى مايو سنة ١٩١٩ ان الحكومة البريطانية قد اعتزمت أن ترسل الى مصر بعثة خاصة برئاسة لورد ملنر . وصلت هذه البعثة فى ديسمبر ومكثت بمصر ثلاثة أشهر . وهاهى ذى تعترف فى تقريرها (المنشور فى فبراير سنة ١٩٢١) بانه

« ما كدنا نمضى فى القاهرة اياما قليلة بل ما كدنا نمضى ساعات معدودة حتى توفر لنا الدليل الحاسم على وجود كراهية نشيطة ومنظمة . تدفقت علينا البرقيات معلنة ان مرسليها يصممون على الاضراب احتجاجا على وجودنا وصممت غالبية

---

(١) للتايمز عدد ٣١ مارس سنة ١٩١٩

الكتاب على ان سعد زغلول فى باريس هو ممثل الشعب المصرى المعترف به ، و نصحت البعثة أن تتوجه اليه ،

أضرب الطلبة والمحامون وموظفو وعمال الترام وسائقو العربات وأصحاب المتاجر ... وسددت السهام ! ثم فى ٢٢و٢٣ مارس حدث هياج عام ، قتل فيه عدد من الاجانب ، واحتلت القوات البريطانية المدن . ولقد أبنا فى الفصل الأول ان مذابح الاسكندرية فى وقت عرابى كانت مدبرة ، وتدل الحقائق على ان « اثنين سنة ١٩٢١ » الدامى قد أريد به أن يعرقل ويحرج سعد زغلول ، وأن يضمن تأييدا أجنبيا للحكم البريطانى . ذلك بان بريطانيا واحدا لم يهاجم !! واخيرا قام اللورد اللنبى بمحاولة نهائية ليحمل الحكومة المصرية على توقيع معاهدة ولكنه فشل فى محاولته هذه ثم استقال عدلى رئيس الوزراء وظلت الوزارة شاغرة عدة أسابيع . حرم اللنبى على سعد زغلول أن يعقد اجتماعات سياسية او ان يستمر فى نشاطه السياسى . وهدده بالنفى ، ثم فى الثالث والعشرين من ديسمبر ألقى القبض عليه ورحل الى السويس ليبعث به الى سيلان .. اضطرمت المظاهرات الاجتماعية حول بيت الأمة ، ففرقها البوليس وقتل اثنين وجرح تسعة وقبض على خمسة من انصار سعد (منهم مصطفى النحاس الذى اصبح رئيس الوزارة فى سنة ١٩٢٨) وأرسلوا الى السويس . واستولت السلطات العسكرية على حكم المدينة ، تبعا لاتفاقات سابقة ، وفى ٢٥ ديسمبر أرسل اللورد اللنبى التقرير التالى الى لورد كيرزون

« القاهرة : جميع المدارس مضربة .. اضراب موظفى الحكومة عام الآن . عدد القتلى المصريين فى القاهرة احد عشره . وفى ٢٣ قتلت الجماهير اوربياً - كهربائياً فقيرا كان يسكن فى الأحياء الفقيرة - عدد المقبوض عليهم حتى الآن ١٨٦

الاسكندرية : لم يحدث تغيير .. الموقف فى يدنا . بلغ المقبوض عليهم حتى الآن ٣٨٩ ، منهم ٢٣٢ صبيا . وصل مندوبو حكومة جلالة الملك

منطقة القنال : بور سعيد ، حدثت مظاهرات عنيفة هذا الصباح وسلمت المدينة آخر الأمر الى السلطات الحربية التى كانت قد اضطرت إلى ان تطلق النار على الجموع التى رفضت ان تنصرف — الخسائر — قتيل وثلاثة جرحى مصريون .

ويؤيد القوات الحربية ستون من لابسى الستر الزرقاء من حرس السفن

(مصر رقم ١ — ١٩٢٢)

وبعد مضى أيام قليلة على هذه الحوادث اقترح اللورد اللنبى أن تعلن الحكومة البريطانية بشكل رسمى ، انتهاء الحماية والاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة ، وأن تستبقى بعض التحفظات دون أن ينتظر حتى يتم توقيع معاهدة . وألح فى برقية أرسلها فى ١٢ يناير سنة ١٩٢٢ ان بديل ذلك سوف يكون

« أما ضم بلد معاد أشد مايكون العداء نضطر أن نحكمه بالقوة . وإما ان تسلم حكومة صاحب الجلالة بكل شىء . لقد اعتدنا أن نتوقع من العالم أن يعجب بعملنا فى مصر . وانى لاأتصور خاتمة أشد نكراً من التى أراها الآن »

(مصر رقم ١ — ١٩٢٢)

وأضاف أن ثروت باشا على استعداد ليؤلف وزارة على أساس التصريح المقترح وأن هذه السياسة جعلت من الممكن لنا « أن نكسب إلى جانبنا عضواً أو عضوين من قادة حزب سعد زغلول فنضعف تأثيره اضعافا عظيما » بعد هذا صدر التصريح فى ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢

وكانت النقط التى « نترك لتصرف حكومة صاحب الجلالة » حتى تتم اتفاقية بشأنها هى :

ا — سلامة مواصلات الامبراطورية فى مصر

ب — الدفاع عن مصر ضد كل اعتداء أو تدخل أجنبى سواء أكان مباشراً أو غير مباشر.

ج — حماية المصالح الأجنبية فى مصر وحماية الأقليات

د — السودان

وواضح أن التحفظات قد جردت تصريح الإستقلال من كل معنى — أما التغير الحقيقى الوحيد فكان تعطيل الحكم العرفى وقيام برلمان فى مصر . ولكن برغم صدور التصريح البريطانى فى ٢٨ فبراير فان الدستور لم يمض إلا فى إبريل من السنة التالية وفى الفترة بين التاريخين بل لبضع شهور ، بعد ذلك استمر العمل بالحكم العسكرى ، أبقى سعد زغلول سجيناً فى جبل طارق وسجن بعض أعضاء الوفد الآخرين فى

القاهرة وحكمت المحكمة العسكرية بأن يدفع كل واحد منهم خمسة آلاف جنيه غرامة وقبض على آخرين وابقوا فى ثكنات القاهرة دون تهمة أو محاكمة .

ولقد تأخى مع هذه المحاولات للقضاء على حزب الوفد اقامة حكومات صورية تخضع لديكتاتورية لورد اللنبى وتعمل لإتمام تحضير الدستور وقانون الانتخاب

وأخيراً لما تما (أى الدستور وقانون الانتخاب فى إبريل سنة ١٩٢٣، بشكل تقبله الحكومة البريطانية ولا يؤثر فى مسئوليات مصر إزاء الدول الأجنبية ولا يؤثر فى مركز السودان — عند ذلك أطلق سراح سعد زغلول — ثم مضت شهور كثيرة قبل أن تجرى الانتخابات — ولقد اقام قانون انتخاب سنة ١٩٢٣ نظاماً لمندوبى الناخبين ، يقضى بأن ينتخب كل ثلاثين من الذكور البالغين ٢١ سنة فأكثر ممثلا ، يشترك مع نظرائه فى نفس الدائرة ، فى انتخاب عضو مجلس النواب .

كانت نتيجة انتخاب يناير سنة ١٩٢٤ ، أن أحرز الوفد أغلبية ساحقة ، إذ كان الزغلوليون — ١٧٦ والأحرار الدستوريون ٢١ ، — والوطنيون — ٢ — ، والمحايدون ١٥

وهكذا برهنت جموع الناخبين انها كانت — تشد أزر سعد زغلول حتى ذلك المدى . ويبدو أن مظالم الحكم العسكرى قد ساعدت على أن تقف هذه الجموع وراء سعد .

ولكن ما أخذت أقدام الرأسمالية المصرية تثبت وتشتد . خلال كفاح سعد زغلول ليستولى على آلة الحكومة حتى كانت معالم اختلاف المصالح الطبقية قد أخذت تبدو أكثر فأكثر .

فمنذ اللحظة التى نال فيها الوفد نصيباً ولو ضئيلا فى السيطرة على جهاز الدولة ، وضحت الحقيقة ، وهى أنه (١) عميق الانبعاث من الطبقة الرأسمالية (٢) المصرية

---

(١) أى الوفد

(٢) ليس دقيقا ان الحركة الوطنية منذ ١٩١٩ قد قامت بها الطبقة البورجوازية وحدها . لقد كانت القيادة في يدها . ولكنها وجدت الطبقات الشعبية تسندها دائما فى الكفاح من أجل حرية مصر ومن أجل البرلمان .. (المترجم)

السّودان

قبل أن يحتل البريطانيون مصر، كانت الجيوش المصرية قد غزت منطقة السودان الشاسعة المحيطة بأعالى النيل حتى حدود أوغندة الحالية، وهى التى تمتد شرقا إلى البحر الأحمر. ولكن حكم السودان فى عهد الخديو اسماعيل أيام كانت الحكومة المصرية ومواردها تهوى الى يد حملة الاسهم الأجانب. لم يكن يعنى أكثر من ابقاء حامية مصرية فى الخرطوم وفى بعض المراكز الداخلية

* * *

يسكن شمال السودان عرب مسلمون قريبون للمصريين، ويسكن الجنوب قبائل من الزنج، تضم جماعات مختلفة وتتكلم لهجات متباينة. ويبلغ تعداد السكان الآن حوالى السبعة ملايين نسمة. والسودان بلد غنى بأراضيه الخصبة ... تحسنت منتجاته الزراعيه والرعوية فى ماضيه البعيد تحسنا عظيما. فالقطن الذى أدخلت زراعته فى مصر فى القرن التاسع عشر كان يزرع فى السودان لمئات من السنين قبل ذلك، وهناك أدلة تضرب فى التاريخ إلى سنة ١٨١٤ تدل على استيراد كميات كبيرة من المنسوجات القطنية المصنوعة فى السودان ..

لم يلبث السودان كله، بعد ضرب الاسكندرية بالقنابل وبداية احتلال البريطانيين مصر ان شملته حركة وطنية دينية يقودها المهدى واتباعه. أخذت قوات المهدى تغزو مقاطعة فأخرى، ولما أن قضى على البعثة المصرية بقياده جنرال هيكس، اجبرت الحكومة البريطانية — بواسطة سير ايفلن بارنج — الحكومة المصرية على أن توافق على اخلاء السودان. فارسل الجنرال جوردون لينفذ سحب الحامية المصرية. أرسل إلى الخرطوم فحاصرته قوات المهدى وقتلته فى سنة ١٨٨٤ قبل وصول النجدة البريطانية التى نجحت اخيرا فى اخلاء السودان من الحامية العسكرية

ولم تثر مسألة اعادة فتح السودان قبل مضى نيف وعشر سنوات اخذت خلالها المصالح البريطانية والالمانية تتفق على تقسيم شرق افريقيا، وكانت فرنسا قد احتفظت لنفسها بمنطقة كبيرة فى الشمال، وتوطدت اقدام الايطاليين والفرنسيين والبريطانيين فى الصومال واريتريا على الساحل الشرقى، واتفق على أن ينتشر النفوذ

الايطالى إلى الحبشة كلها — لمساعدة البريطانيين —

وفى يوليو سنة ١٨٩٥ وليت الحكم وزارة محافظين وزير المستعمرات فيها يوسف تشامبرلين (١) . وكانت خطة البريطانيين فى ذلك الوقت أن يشجعوا تغلغل الايطاليين فى الحبشة التى كانت سوقا رائجة للتجارة الأوروبية ليضمنوا حليفا ضد ما قد تقوم به فرنسا من عرقلة لمطالبهم الى الشمال من هذا ، وكى يسهل على الحكومة البريطانية ان تستولى على السودان ذاته بعد ذلك .

قوبل الجيش الايطالى بهزائم نكراء فى الحبشة واقترح فى أوائل سنة ١٨٩٦ ان يعدل البريطانيون حدود السودان فى صالح الايطاليين ثم تولى كتشنر قائد عام الجيش المصرى، قيادة قوة من المصريين والضباط البريطانيين شكلت خصيصا لتسترد منطقة دنقلا

وفى سبتمبر من ذلك العام ، بعد مذابح غزيرة أوقعت بالدراويش ، وبعد ان خرمثات من الجنود المصريين صرعى الكوليرا ، « استرد اقليم دنقلة من البرابرة » كما يقول كرومر - وفى السنوات التالية

وسعت المنطقة المفتوحة إلى شمال شرقى السودان بما فيه كسلا التى استولى عليها الايطاليون ثم اخلوها . ولقد حاولت الحكومة الفرنسية وقف تقدم البريطانيين وتأييد مطامع الفرنسيين ، فأرسلت قوة بقيادة مارشان الى فاشودة

ولقد كلفت حملة السودان بين سنتى ١٨٩٦ و١٨٩٨ مبلغ ٢٫٣٥٤٫٠٠٠ جنيها (بما فى ذلك تكاليف السكك الحديدية) كان نصيب البريطانيين من هذه التكاليف ٨٠٠ الف جنيه ونصيب المصريين منها ١٫٥٥٤٫٠٠٠ جنيه

وان أهم ما نالته مصر من ثمار هذا الظفر هو انه قد فرض عليها أن تقدم مبالغ كبيرة من دخلها لتنفق على الادارة فى السودان — مضت سنوات عديدة قبلما أمكن الحصول على مال من الضرائب فى السودان يكفى لتمويل جهاز الدولة الجديد

---

(١) جدير بنا أن نذكر أن يوسف تشامبرلين كان من أكبر ساسة انجلترة في عصرها الامبريالي (الاستعمارى الحديث) عصر تطور رأسماليتها الى مرحلة الاستعمار الاحتكارى وكانت سياسته تصويراً للحالة الاقتصادية والاجتماعية التى كانت تجوزها انجلترة فى ذلك الحين

(المترجم)

ولقد زاد مقـــدار ما ساهمت به مصر ، بين عامى ١٨٩٦ و ١٩١٢ على ٥٠٠ر٠٠٠ر٥ جنيه وكانت مصر فى سنة ١٩٢٧ ما زالت تســاهم بمبلغ ٧٥٠ر٠٠٠ جنيه

وأما بالنسبة لمشروعات الرأسماليين البريطانيين فقد أتاح لها السودان فرصة عظيمة فمن البداية سخرت الحكومة لتسهيل تنفيذها . ان خطة الحكم الثنائى التى اخترعها كرومر كى تكفى مطالب العـــدل والسياسة ، قد جعلت انجلتره الشريك الاكبر صاحب السلطة الفعلية بينما سمحت لمصر بأن تدفع التكاليف الاساسية وترفع العلم المصرى الى جانب العلم الانجليزى على مبـانى الحـكومة فى الخرطوم .

وبمقتضى نصوص الاتفاقية التى امضتها الحكومتان المصرية والبريطانية فى سنة ١٨٩٩ أصبحت ادارة السودان فى يد حاكم عام تعينه مصر بموافقة بريطانيا العظمى ويعنى هذا بالطبع أن يكون الحاكم العام بريطانيا على الدوام

ويبين الوصف التالى الذى كتبه سير سيدنى لو فى سنة ١٩١٤ ما اذا كان لمصر أى نصيب فى حكم السودان — يقول فى ص ٤٨ من كتاب مصر فى الانتقال — « ينقسم السودان الى ١٤ مديرية يحكم كل واحدة منها حاكم أو مدير انجليزى يسأل امام الحاكم العـام الذى يسأل بدوره أمام الخديو وملك بريطانيـا والذى لا يدين فى الواقع بمسئولية لاحد ما اللهم الا للمعتمد البريطانى فى القاهرة وهو نظريا أحد القناصلة العامين الاجانب ، وعمليـا ممثل الحكومة البريطانيـة التى تسيطر على حكومة مصر »

بدأ استغلال المنطقة الجديدة فى الحال ففى أثناء زحف كتشنر ، مد خط حديدى من وادى حلفا على الحدود المصرية إلى الخرطوم وفى سـنة ١٩٠٦ تم انشاء الخط الحديدى بين النيل والبحر الأحمر . وفى سنة ١٩٠١ افتتح الميناء فى بورسودان وفى سنة ١٩١٢ أنجزت « التوصيلات » الحديدية فى منطقة الجزيرة وأنشئت الكبارى فى الخرطوم وكوستى . واتم بيرسون وأولاده بين عامى ١٩٢٢ و ١٩٢٥ خزان سنار الذى بدىء فى انشائه قبل الحرب والذى أعطى عقـــده الأصلى لشخص يدعى الكزاندارنيو أنفق مبالغ طائلة من أموال الحكومة أولا على البناء الذى لم يقيم به

بالفعل هذا وأموالا أخرى كتعويض عن العقد الذى الغى (١)

وأنشئت عدة شركات بناء لتضطلع بالأعمال الرئيسية الجديدة ورأسمالها مقروض بضمانة الحكومة الامبراطورية ، وفوائد قروضها تؤديها الحكومة السودانية بالاضافة الى فوائد ديونها (٢) العامة الأخرى التى سنشير اليها فيما بعد ..

وبين هذه الشركات شركة سكة حديد كسلا وشركة السودان للبناء والامدادات وشركة سكة حديد قضارف وقد بلغ ما أنفق على هذه الشركات جميعا أكثر من ٤٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيها

هكذا تستدين الحكومة السودانية من الحكومة الامبراطورية وتدفع لها فوائد الدين من ضرائب تقع مباشرة أو غير مباشرة على الفلاحين وتنفق الايراد — مخصوما منه تكاليف الانتاج الباهظة — فى شراء المصنوعات البريطانية : الهندسية والحديدية والصلبية

* * *

لقد أنشأت شركة أخرى فى سنة ١٩٢٥ هى شركة النور والكهرباء ليتد ، لتقوم بجميع الخدمات العامة والتوصيلات فى الخرطوم وبالقرب منها فتمدها بالكهرباء والماء وتجرى الترام الخ ، وتبنى كوبريا بين الخرطوم وأم درمان . وفى حالة هذه الشركة أيضا ضمنت الحكومة البريطانية رأسمالها المقروض البالغ ٤٠٠ الف جنيه — وكان لها ، حسب اتفاقها مع الحكومة أن تشاطرها الربح لمدة ثلاثين عاما بالرغم من ان المشروع كله مشروع حكومى اسميا

لقد أنشئت هذه الشركة بالاشتراك بين شركة « كالندرز كابل » و « شركة دورمان لونج » و « شركة انجلس الكتريك » وبين « شركة برودنشيال اشورانس » وحكومة السودان .

وفى يناير سنة ١٩٢٨ افتتح كوبرى الخرطوم وقد انشأته شركة دورمان لونج وبلغت تكاليفه ٧٠٠ الف جنيه (٣) ،

---

(١) هنسارد ٤ مارس ١٩٢٣

(٢) الحكومة السودانية

(٣) اعداد ١٦ — ١٧ يناير سنة ١٩٢٨

واما حكومة السودان فقد سخرت فى هذه الأعمال جميعا .لتتضمن ارباح الرأسمال البريطانى تحمسيه وانا لنجد فى مشروع الجزيرة وأعمال نقابة الزراعات السودانية اظهر مثل على استخدام جهاز الدوله الاستعمارى فى مساعدة الرأسماليين البريطانيين على استغلال الاهالى والوطنيين وفى اعطاء المقاولات للبيوتات التجارية والبريطانية.. يقول احد التقارير الرسمية .

« فى سنة ١٩١١ أخذت نقابات الزراعات السودانية تجرى بالنيابة عن حكومة السودان « تجارب لزراعة القطن . . فلما دلت هذه التجارب جميعا على ان خير انواع القطن المصرى يمكن أن يزرع فى تلك المنطقة على أسس تجارية . وافق اللورد كتشنر على مشروع رى الجزيرة » (١)

وفى سنة ١٩١٣ أصدر البرلمان الانجليزى قانون قرض حكومة السودان ، مصرحا للخزانة بأن تضمن فوائده بما لا يزيد على ٣ ½ ٪ عن دين قدره ٣٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه على أن ينفق بعضه فى أعمال الرى بسهل الجزيرة وينفق البعض الآخر على مد السكك الحديدية

توقف عقد القرض خلال الحرب ثم لما نوقش المشروع للمرة ثانية سنة ١٩١٩ اتفق على أن يوسع نطاقه ولذلك صدر قانون القرض السودانى الثانى فى سنة ١٩١٩ برفع القيمة الكلية الى ٦٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه وحددت المساحة التى تروى بـ ٣٠٠ الف فدان بدلا من ١٠٠ الف فدان كما رسم فى المشروع الأصلى

وفى سنة ١٩٢٦ عقد اتفاق جديد مع الجمعية الزراعية بزيادة المساحة إلى ٤٦٥ الف فدان وباضافة (١٫٧٥٠٫٠٠٠ جنيه) الى المبلغ السابق فبلغت المصروفات التى أنفقت على المشروع ١٣ ½ مليون جنيه (٢)

* * *

يلفت احد التقارير الأولى عن السودان النظر إلى صعوبة الحصول على عمال لان الأهالى ليسوا فى حاجة (إلى العمل) (٣) .

---

(١) مصر رقم ١ — ١٩٢٠
(٢) سودان رقم ٢ — ١٩٢٧
(٣) مصر رقم ٢ — ١٩٠٩

هذه هى المشكلة الدائمة التى كانت تواجه المشروعات البريطانية فى المستعمرات . . مشكلة تحويل الفلاح المعتمد على نفسه فى اكفاء حاجاته إلى شخص ينتج فائض قيمة لرأسالمال البريطانى (١) .

استطاعت نقابة الزراعات السودانية التى أصبح A.M. Asquith عضوا فى مجلس مديريها بعد الحرب مباشرة — نجحت فى استغلال منطقة الجزيرة على ضوء التجربة فى المستعمرات الأخرى — كانت احتياجات الشركة واضحة

أولا : امتلاك الأرض

ثانيا : الحصول على عمل رخيص

ثالثا : استخدام رأسمال بفائدة منخفضة

هذه الاحتياجات جميعاً ضمنت الشركة الحصول عليها بواسطة حكومة السودان فلقد نفذ مشروع جديد ، وأدمج فى قانون الجزيرة لسنة ١٩٢١ — وبمقتضى المشروع تستأجر الحكومة المنطقة كلها من أصحاب الملكيات المسجلة لمدة ٤٠ عاما بايجار قدره شلنان عن الفدان الواحد ثم تؤجرها للملاك الفعليين كمستأجرين فالحين — فى شكل اقطاعيات منتظمة مساحة الواحدة منها ثلاثون فدانا (٢) بهذه الطريقة البسيطة : أن يسمح للمالك الوطنى باستئجار ثلاثين فدانا فى العام يستطيع أن يجددها بشرط واحد هو أن يحافظ على شروط الزراعة الخاصة ، أمكن الحصول على عمال لمشروع الجزيرة — إذ لما كان المالك قد اعتاد العيش من انتاج هذه الأرض قبل ذلك ، ولم تكن له وسيلة أخرى يعيش عليها، فلم يعد أمامه إلا أن يحافظ على شروط الزراعة الخاصة . . . أى أنه فى ظل هذه الشروط ، سمح للمالك السابق وهو من يسمى الآن مستأجراً فالحا بأن يزرع من اقطاعيته، الثلاثين فدانا، عشرة أفدنة قطنا وعشرة أفدنة مراعى وأن يزرع من الحبوب مايكفى استهلاكه وأن ينال ٤٠٪

---

(١) واجه الاستعمار البريطانى نفس الحالة فى مصر ذلك بانه لما أتى مصر وجد الفلاح يكاد يعتمد على نفسه ووجد قوته الشرائية بسيطة . فعمل جاهدا — بواسطة تشجيع زراعة القطن والمشروعات العمرانية الاخرى — على ان يجر الفلاح الى ميدان الاستغلال العالمي وقد نجح بالفعل بدليل قيام عدد كبير من البنوك والشركات — وانقلاب عدد كبير من صغار الملاك الزراعيين الى اجراء وانماء المحصولات الزراعية التجارية وغير ذلك (المترجم)

(٢) سودان رقم ١ لسنة ١٩٢٤

من ثمن القطن بعد أن يخصم تكاليف الغزل ووساطة السوق وتقتسم الحكومة والجمعية الزراعية المبلغ الباقي وهو مايعادل ٦٠ ٪.

حصلت نقابات الزراعات على رأسمال تعمل به بأن اقترضت من حكومة السودان ٤٠٠ ألف جنيه فى أكتوبر سنة ١٩١٩ وكان نصيب الشركة فى رأسالمال ١٣٥٫٠٠٠ جنيه لاغير زيدت الى ٢٫٢٥٠٫٠٠٠ جنيه فى سنة ١٩٢٧ بما فى ذلك ١٠٠٪ أرباح استثنائية وزعت فى مارس سنة ١٩٢٦

وكانت أرباح الأسهم فى الثمانى سنوات السابقة لسنة ١٩٢٧ قد بلغت ٢٠٣٪ وكان سعر الفائدة على رأسالمال المزدوج ٣٠ ٪٠٠٠

تسيطر نقابة الزراعات على جمعية كسلا للقطن وهى التى حصلت بمقتضى اتفاق مع حكومة السودان فى سنة ١٩٢٧ على امتياز استغلال ٤٥٫٠٠٠ فدان حتى عام ١٩٥٠ — فى هذه الحالة أيضاً تقتسم الحكومة والشركة ٦٠٪ من ثمن القطن بينما ينال المستأجر الفالح ٤٠ ٪٠٠٠

لقد بلغت قيمة ماصدر من القطن وبذرته من السودان فى سنة ١٩٢٦ ثلاثة ملايين من الجنيهات جاء معظمها من منطقتى كسلا والجزيرة.

ولقد تزايدت أهمية السودان باعتباره مصدراً للقطن ذى التيلة الطويلة الذى كانت مصر أكبر منتجيه وباعتباره سوقا للمنتجات البريطانية، زادت مشترياته من ٢٫١٠٠٫٠٠٠ جنيه فى سنة ١٩١٣ الى ٥٫٢٠٠٫٠٠٠ جنيه فى سنة ١٩٢٦ دفع من هذا المبلغ مليون جنيه ثمنا لآلات ولوازم السكك الحديدية.

لقد بلغ مجموع ديون السودان ١٦٫١٨٣٫٠٠٠ جنيها تدفع عنها حكومة السودان (٧٩٧٫٠٠٠ جنيها) فوائد فى العام الواحد - ويؤخذ هذا المبلغ من الضرائب التى يدفعها الفلاحون السودانيون - ثم ان حكومة السودان، أنشأت احتياطياً من فائض الدخل على نهج الاحتياطى المصرى الذى كان يستهلك فى أعمال انشائية جديدة (١) وأن ما يسمى بفائض الدخل لا يأتى من الضرائب المباشرة كضريبة الأرض

---

(١) كان من سياسة كرومر في مصر أن يحجز جزءا من دخل الدولة يسميه احتياطيا. ثم يعود فيعرفه على الاعمال الانشائية أى يعود فيدفعه للممولين الانجليز — وكان يطبق نفس القاعدة على احتياطى استهلاك الدين الذى لم يكن يستعمله أبدا في تخفيف الدين. وانما كان ينفقه في نفس الابواب السابقة (المترجم)

وضرائب الحيوان فحسب بل ومن الضرائب غير المباشرة بما فيها أجور السكك الحديدية واحتكار الحكومة للسكر

وفى السنوات الثلاث من ١٩٢٤ إلى ١٩٢٦ زاد ماأضيف إلى الاحتياطى على ١٫٩٠٠٫٠٠٠ جنيه كان يذهب جميعه ، سنة فأخرى، إلى جيوب المقاولين البريطانيين وحرى بنا أن نقارن هذا المبلغ الضخم بما صرف على التعليم فى هذه السنوات الثلاث وهو ٢٨٥٫٠٠٠ جنيه وما (١) صرف على الخدمات الطبية وهو ٣٥٩٫٠٠٠ جنيه

ان السيطرة البريطانية على السودان بجانب اتاحتها فرصاً عظيمة للاستغلال الداخلى لذات أهمية للاستعمار البريطانى: فساحله يمتد مسافة طويلة على البحر الأحمر وهو مالا يقل أهمية عن قناة السويس من حيث أنه حلقة رئيسية فى مواصلات الامبراطورية كما أن، السودان يحد اقليم أوغنده الذى لا يقل أهمية عنه ...ولأهمية السودان هذه يحتمل جداً أن يكون ضمه إلى اتحاد شرق افريقيا البريطانى شرطا فى التسوية البريطانية مع مصر فى المستقبل غير أن مصالح مصر فى السودان — قد بيناها فى الفصل الرابع — تعتمد على ضرورة اتحاد وادى النيل اتحاداً اقتصاديا يستحيل بغيره أن يرتقى رقياً وطنياً كاملا (٢)

---

(١) كأن نصيب الفرد الواحد من سكان السودان من مصاريف التعليم حوالى قرش ونصف في السنة ونصيبه من مصاريف الخدمات الطبية ١و٢ إلى ٣ صاغ في السنة ونصيبه من مصاريف المشروعات العامة كالرى والكبارى والمباني الحكومية الخ حوالي ٩ قروش في العام
(المترجم)

(٢) هذا رأي فج سطحي . لانه ليس للشعب المصرى مصالح استغلالية فى السودان — انما المصالح الاقتصادية التي ينادي أصحابها بوحدة مصر والسودان هى على الاغلب مصالح رأسمالية أما مصلحة الشعب المصري فهي اتحاده مع الشعب السوداني لمكافحة الاستعمار ومد رحاب الديموقراطية فى وادي النيل وجدير بالمصريين المخلصين أن يحترموا رغبة الشعب السودانى التي عبرت عنها أحزابه أخيرا وحددتها في الاتحاد مع مصر ، وربطتها بقيام حكومة ديموقراطيه فى السودان ... وليس من ريب فى ان الشعب المصري يرغب صادقا ان يرى الشعب السودانى حرا باعما بحكومة شعبية متمتعا بحقوقه الديموقراطية . فانه فى اوضاعه الحرة هذه يدعم حريات الشعب المصري وجهاده
(المترجم)

الفلاّحون والعمّال

ما تزال الغالبية العظمى من سكان مصر تنتمى إلى القرية وتعيش على الزراعة ولكن لا يعنى هذا ان نظام مصر الاقتصادى ظل ثابتا لم يتغير فى الخمس والاربعين عاما من الحكم البريطانى . إذ لم يعد الفلاح — كما بينا فى الفصل الثانى — منتجا يعتمد على نفسه فى اكفاء حاجاته ، بل قد جر إلى النظام العالمى للانتاج والاستبدال الرأسمالى وكان طبيعيا أن يصحب هذا اضعاف الانتاج اليدوى وان لم يكن قد انقرض تماما

يذكر تقرير مصلحة تجارة عبر البحار لسنة ١٩١٣ عن مصر أن آلاف المغازل اليدوية ما تزال تستعمل فى الانتاج الكوخى ، وما تزال الاوانى والحصر والسلع الخشبية والجلدية تنتج فى القرى غير انه فى السنوات العشرة الماضية قد حدث اندفاع ملحوظ الى المدينة وزيادة مضطردة فى الانتاج الصناعى .. وهذا تعداد سنة ١٩١٧ يبين انه بينما زاد عدد السكان عموما منذ سنة ١٩١٧ بنسبة ١٨ ٪ وزاد سكان القاهرة بـ ٤٨ ٪ وسكان الاسكندرية بـ ٣٤ ٪ واصبح مليونا نسمة من سكان مصر الاربعة عشر مليون مركزين فى المدن الكبيرة التى يزيد تعدادها على خمسين الف نسمة . . .

واما جمهور الفلاحين فآخذ فى التحول الى طبقة اجراء يشتغل جانب منها فى فلاحة الابعاديات الكبيرة والجانب الآخر فى الصناعة

لقد زاد عدد المشتغلين بالزراعة فيما بين عامى ١٩٠٧ و ١٩١٧ زيادة طفيفة ، كما يبدو فى الجدول التالى :

	١٩٠٧	١٩١٧
اشخاص يشتغلون بالزراعة	٢ر٢٥٧ر٠٠٥	٢ر٣٨٧ر١٨٣
النسبة المئوية للملاك الذين يزرعون أرضهم ، إلى مجموع المشتغلين بالزراعة	٢١ر٦	٢٧ر٢
نسبة المستأجرين المئوية الى مجموع المشتغلين بالزراعة	٤٠ر٤	٢٠ر٢
نسبة العمال الزراعيين والتابعين المئوية الى مجموع المشتغلين بالزراعة	٣٦ر٣	٥٠ر٤

وهكذا انخفض عدد الفلاحين المستأجرين بنسبة النصف بينما أخذ عدد العمال الزراعيين يتزايد بسرعة — وهذا التغير ينعكس فى الأرقام الدالة على مساحة وعدد الملكيات الزراعية . فلو قارنا حالة الملكية بما كانت عليه سنة ١٩٠٦ لا تضح لنا أن هناك زيادة عظيمة فى عدد الأفراد الذين يملكون أقل من خمسة أفدنة أعظم من الزيادة فى مساحة الأرض التى يملكون: ففى سنة ١٩٠٦ كانت مساحة الأرض التى فى يد ملاك الأقل من خمسة أفدنة ـ ١ ر ١٢٦٤ ر ٠٠٠ فدانا مقسمة على حوالى المليون مالك ، ثم أصبحت فى ١٩٢٧ ـ ١ ر ٦٦٢ ر ٠٠٠ فدانا، وعدد ملاكها حوالى المليونين .. هكذا حوصر أفقر الفلاحين فى ملكيات أخذت تتحول الى ملكيات أصغر فأصغر ـ وذلك فى الوقت الذى كانت فيه الأرض المزروعة فى مصر تتسع رقعتها بأكثر من ١/٤ مليون فدان منذ سنة ١٩٠٦

والجدول التالى يدل على مجموع وعدد الملكيات الفردية المختلفة المساحات فى سنة ١٩٢٧ ويدخل فيه الأطيان المملوكة للاجانب التى تنطوى مساحتها الـ ٥٢٦ر٠٠٠ فدانا تحت ملكيات ما فوق الخمسين فدانا

نسبة مساحة حجم الملكية بالفدان	مساحتها الكلية بالفدان	نسبتها المئوية الى مجموع الملكيات	عدد الافراد الملكين	نسبتهم المئوية الى الملاك جميعا
أقل من فدان	٥٥٥٥٨٥	٩ر٩	١،٣٩١،٥٣٣	٠/٠٦٧
من ١ الى ٥	١١٠٦٤٥٢	١٩ر٧	٥٣١٣٢٤	٠/٠٢٥ر٦
من ٥ - ١٠	٥٥٧٥٢٢	٩ر٩	٨١ر٥٩٧	٠/٠٣٥ر٩
من ١٠ - ٥٠	١١٩٠٣٩٦	٢١ر١	٦٠٦٦٥	٠/٠٢ر٩
اكثر من ٥٠	٢٢١٧٥٤٦	٣٩ر٤	١٢٤٦٥	٠/٠ر٦
المجموع	٥،٦٢٧،٥٠١	٠/٠١٠٠	٢،٠٧٧،٥٨٤	٠/٠١٠٠

بين عامى ١٩١٧ و١٩٢٧ زاد عدد الاشخاص الوطنيين الذين يملك الواحد منهم أقل من فدان من ١ ر ٠٤٤ر٤٠٠ شخص الى ١ ر ٣٨٩ر٠٠٠ شخص

ولو أنا أضفنا الى هذه المساحة جميع الملكيات الى عشرة أفدنة فى المتوسط لكان ما يملكه الفرد فى سنة ١٩٢٧ هو ١ ١/٨ فدان، ولكان عدد المالكين حوالى الميونى نسمة .... جعلت الضرائب العالية والايجارات المرتفعة وغلاء اسعار المواد الغذائية

حصول الفلاح على معاش من الأرض أمراً شاقا مضطرد الصعوبة .

* * *

أما الايجار فيعتمد عادة على متوسط سعر القطن فى المدة السابقة فاذا حدث هبوط شديد فى سعره كما وقع بالفعل سنة ١٩٢٦ ، أصبح الحل الوحيد الممكن بالنسبة للمستأجر أن يترك المحصول للمالك .

تقول نشرة القطن الدولية فى يناير سنة ١٩٢٧ (وقعت حوادث كثيرة هذا العام كان المستأجرون فيها لا يكلفون أنفسهم مشقة أخذ محصولهم ... كانوا يطلبون إلى الملاك أن يستولوا هم عليه ، إن تناقص المحصول وهبوط الأسعار لا يتركان شيئاً بعد الايجار يساوى مشقة نقل المحصول) ويقول خطاب اقتبسته جريدة اجبشان غازيت فى عدد ٢٨ اكتوبر سنة ١٩٢٦ كان إيجار الفدانين فى ذلك الوقت خمسة وعشرين جنيها فى العام ، وكانت تكاليف الانتاج السنوى — بما فى ذلك الايجار — تبلغ ٥ر ٦٨ جنيها . بينما كانت قيمة المحصول على أساس ما تقدمت به الحكومة لشراء القطن وعلى أساس سعر القمح ٢٧ جنيها . ناء الفلاحون فى ظل هذه الظروف بديون ثقيلة للرابين. وهذا تقرير رسمى صدر فى سنة ١٩١٢ يقول « بلغت ديون أفقر الفلاحين، وهم المالكون لفدان فى المتوسط. ستة عشر مليونا من الجنيهات وكانت الفائدة التى يطالب بها مرابو القرية الذى يسحبون أموالهم من البنوك . تتراوح بين ٣٠ ٪ و ٤٠ ٪ » واليك أرقام هذا التقرير .

عدد الملاك	٦١٩ر١٠٧
مساحة الأرض المملوكة لهم (بالفدان)	٦١٩ر٢١٤
قيمة الدين	١٥ر٩٩٠ر٦٦٠ جنيها

	مليم	جنيه
متوسط ما على المالك من دين	٧٢٠	٥٥ (١)

* * *

كان الإيجار فى بعض المناطق لا يدفع نقداً بل عملا يؤدى فى مزرعة المالك . وكانت الديون التى يقترضها الفلاحون من الملاك ليشتروا بها غذاءهم تضطرهم إلى

---

(١) مصر رقم ١ لسنة ١٩١٢ ورقم ١ لسنة ١٩١٣

حياة عبودية مطلقة وكان محصول الفدان من القطن المحلوج حوالى ٤٠٠ كيلو جرام فى المتوسط . ثمن ما يصدر منه حوالى العشرين جنيها أى أن المليونى فلاح بملكياتهم البالغة — ٢٫٢٥٠٫٠٠٠ فدانا كانوا لا يستطيعون ولو زرعوا أرضهم كلها قطعنا أن يدفعوا الإيجار ويؤدوا الضرائب ويستبقوا لأنفسهم مايكفى حياتهم . غير أن مئات الرأسماليين الذين تعتمد أرباحهم على أسعار القطن يهمهم أن يبقوا الأسعار عاليه فالمصدرون وأصحاب السفن والتجار والوسطاء وملاك الأرض تنقص أرباحهم إذا هبط سعر القطن وعليه فقد فرض تحديد الانتاج فى فترات منذ ١٩١٥ بحيث يزرع المالك ثلث أرضه قطناً . وصدر تشريع فى فبراير سنة ١٩٢٧ يفرض هذا التحديد فى السنوات الثلاث التالية .

* * *

لايزال انتاج المصانع فى مصر سواء أكانت وطنية أم أجنبية فى مرحلة طفولتها وما يزال مجموع الكادحين بخلاف العاملين فى الزراعة حوالى نصف المليون والصناعة الوحيدة الكبرى هى صناعة السجاير . كما أن صناعة التعدين (المنجنيزم الخام والفوسفات) والصناعة الكيمياوية وصناعة الأسمنت وتكرير السكر تستغرق عدداً لا بأس به ولكن لا يزال القسم الأكبر من العمال يشتغلون فى صناعة النقل وفى عمليات القطن الثانية كالحلج والكبس .

أن الأجور وساعات العمل وظروف الصناعة فى مصر لتشابه الظروف التى صدر فيها قانون المصانع الأول . ولقد أدى فقر الفلاحين الذى مكن الطبقة الحاكمة من أن تزج بعائلات بأكملها فى المصانع إلى أن يرزح العمال فى السنوات الأخيرة تحت قيود ثقيلة وهم يكافحون من أجل تحسين أحوالهم فلما أخذت الحركة النقابية فى مصر فى الازدهار بعد الحرب وثورة ١٩١٩ — كانت العقبات التى يتحتم عليها أن تواجهها ، عظيمة كأداء . ففى المدن . لم يكن يعرف القراءة والكتابة إلا أقل من ربع السكان ولم يكن للنقابات مركز قانونى ، ولم يكن فى مقدورها أن تحتفظ برصيد خاص بها فى البنوك . ولم تكن قوانين المصانع قد أصدرت بعد ، ولا قوانين التعويض ، ولا أى تنظيم كان لظروف العمل . ولعل المثل الأوحد للتنظيم بمقتضى القانون هو ذلك الذى صدر فى سنة ١٩٠٩ خاصاً باستخدام الأطفال فى محالج

القطن فقد حرم هذا القانون استخدامهم إذا كانوا أقل من تسع سنوات ، وجعل ساعات عمل الأطفال الذين بين الثامنة والثالثة عشرة ثمانى ساعات فى اليوم . وأنشأ نظام بطاقات لموردى العمال الأطفال بيد أن هذا القانون قد ولد ميتاً منذ البداية لأنه لم يكن هناك من يرعى تطبيقه ولأن العقوبة كانت محددة بالغرامه بما لا يزيد على الجنيه لأول مخالفة ثم بالحبس سبعه أيام عن المخالفة الثانية وهكذا استمر تشغيل الأطفال ولا يزال مستمراً لمدة ساعات طويله ، فى مكابس القطن . ومحالجه ... اضطر العمال تحت ضغط ظروفهم المفزعة أن يتجهوا إلى النقابات رغم المصاعب . كانت الأجور قد زادت قليلا عقب الحرب بالنسبة للأسعار المعاشية التى بلغت فى أواخر سنة ١٩٢٠ ثلاثة أضعاف ما كانت عليه قبل الحرب والتى استمرت ضعفية فى سنتى ١٩٢١ و ١٩٢٢ — وكانت ساعات العمل فى المتاجر اثنى عشرة ساعة فى اليوم وفى خلال سنة ١٩٢٠ حدثت عدة اضرابات عند ما أنزل هبوط القطن المفاجىء بالفلاحين بؤساً شديداً وبالصناعات عامة بوارا وكساداً .. واشترك فى هذه الاضرابات عمال الترام ، وعمال المصانع وخاصة (فابريقات السجائر) وعمال المتاجر والكتبه والطابعون والترزية وموظفو شركة القنال وكان الباعث على اضرابات عمال مصانع السجائر الاستعاضة عن سجائر لف اليد بسجائر لف الماكينات مما أدى إلى هبوط تكاليف الانتاج من حوالى ٦ر٤ شلنات عن كل ألف سيجارة إلى أربعة شلنات ، كانت النتيجة أنه بينما كان إثنا عشر مصنعاً من مصانع السجائر تستخدم ١٥١٩ عاملا فى يناير سنة ١٩٢٠ أصبحت تستخدم ٣١٨ عاملا لاغير فى ٣٠ يونيو سنة ١٩٢١ . وتشغل مائة وخمسين ماكينة تحل كل واحدة منها ٤ إلى ٧٥ عاملا من لفافى اليد » (١) . . كان العامل الواحد من لفافى السجائر يستطيع أن ينتج فى ثمانى ساعات من ١٢٠٠ سيجارة إلى ١٥٠٠ ويتناول على عمله أجراً مرتفعاً بعض الشىء . بيد أن الكثيرين منهم قد طردوا دون أن يأخذوا أى تعويض ورفضت الحكومة طلبهم أن تفرض ضريبة على الآلات ، لينشئوا بها رصيداً للتعويضات .

(١) تقرير عن مصر — قسم تجارة عن العمال — أبريل سنة ١٩٢٢

لقد كانت نتيجة إضرابات شركة القنال أن تأسس فرعان لنقابات العمال بمساعدة منظم انجليزى (١) وأنشىء عـــدد من النقابات الأخرى . وفى ذات السنة أنشىء مكتب للصـــلح للنظر فى المنازعات (وكانت مصر آنئذ تحت الحكم العرفى) فأكسب هذا القانون النقابات نوعاً من الاعتراف بها ثم إنه شجعها على أن تستعين بمحامين وأشخاص آخرين من طبقة الموظفين (يقصـــد طبقة المثقفين) فتمنحهم مراكز رسمية تؤهلهم لأن يقوموا بالمفاوضات .

فى ســـنة ١٩٢٢ كان عدد النقابات ٣٨ فى القاهرة و٣٣ فى الاسكندرية و١٨ فى القنال و ٦ نقابات فى عواصم المديريات، وقبل ذلك بعام حدثت محاولة لإنشاء إتحاد عمالى . فحضر الاجتماع الأول الذى عقد فى فبراير سنة ١٩٢١ بمثلو عشرين نقابة وكان للحزب الاشتراكى الذى أنشىء فى عام ١٩٢٠ دور قيادى كبير فى إقامة هذا التنظيم وفى غيره على السواء — كما أن إنشاء النقابات قد ساعد العمال على أن يحسنوا أحوالهم بعض الشىء فبينما ظلت أسعار المعيشة مرتفعة ، حدثت منازعات قليلة نسبيا ولكن مع تصاعد الأسعار فى أواخر العام ، انفجر الفجر العام المتزايد فى ظل الحكم العسكرى البريطانى — فى سلسلة من الاضرابات بدأت فى الاسكندرية امتدت الحركة إلى صناعات كثيرة وضمت بعض موظفى الحكومة كعمال التليفونات وعمال الانشاءات وفى هذا الوقت كتب الوكيل التجارى البريطانى يقول « يكاد يكون أمراً محققاً أن اتحادات العمال ومعظم أعضائها أو كلهم مصريون ستستخدم تأثيرها السياسى لإصدار قانون مبكر بشأن النقابات والعلاقة بين العمال وأصحاب العمل » (٢) .

---

(١) ليست هذه أول مرة يساهم فيها أشخاص أجانب فى تنظيم الحركة العمالية فى مصر . اذ اشترك بعض العمال اليونانيين الذين كانوا يشتغلون فى صناعة السجائر أوائل القرن الحالى فى تنظيم اضرابات عمال السجائر فى سنتى ١٩٠١ و ١٩٠٣ — وأزعج نشاطهم الاستعمار فعمل كرومر على تشتيتهم من مصر وقد نجح — المترجم

(٢) تقرير ابل سنة ١٩٢٤ قسم تجارة عبر البحار يلاحظ أن الحركة العمالية فى أثناء ثورتنا الوطنية سنة ١٩١٩ وبعدها قد بدأت تخرج عن النطاق الاقتصادى — المطالب المعاشية كرفع الاجور وتقليل ساعات العمل — الى النطاق السياسى — ولعل هذا واحد من الاسباب التى أخافت البورجوازيين وجعلت الوفد برئاسة سعد يقاوم الحركة العماليـــه ويحول مجراها بان يوجد محيط يتلط عليه تماما . المترجم

لم يصدر التشريع لأنه لم يكن فى صالح وزارة سعد زغلول ، التى أتت الحكم فى يناير سنة ١٩٢٤ ، أن تدعم النقابات العمالية — كتنظيمات مستقلة. أنها على العكس من ذلك أخذت تستبدل النقابات المناضلة بتنظيمات عمالية يقودها الوفد . ويتزعمها محامون فى أغلب الأحيان ، أو يتزعمها أشخاص ذوو مهن أخرى .

استمرت الاضرابات فى القاهره طيلة عام ١٩٢٤ وزادها اشتعالا ارتفاع أسعار الغذاء فى الشهور الأخيره وفى يونيو بدأت الاضرابات كبيره فى مصانع الأسمنت بالمعصره ، مطالبة بأحوال معاشية أحسن. فلما فصل قادة الاضرابات اعتصبت جميع العمال . فأرسل البوليس إلى المصنع الذى كان العمال قد استولوا على مبانيه وأحتلوها مدة ٣٦ ساعة معلنين عزمهم على المقاومة إذا شاء البوليس أن يخرجهم بالقوه . انسحب البوليس . ونوقشت الشروط مع الشركه وكانت المفاوضات تجرى على يد موظف وفدى . . علم العمال فيما بعد أنه لم يوافق على ارجاع أحد قادتهم إلى العمل . فأضربوا مره ثانية ومكثوا مضربين شهراً كاملا (١) وانتهى الاضراب بصلح بين الطرفين ولكن أظهر هذا النزاع بشكل جازم روح النضال الفتية وصلابة العود اللتين تميز بهما هؤلاء العمال المنظمون حديثاً ثم انه حفز وزاره سعد زغلول إلى أن تزيد فى كبتها لنشاط الطبقة العمالية فوجه الهجوم الرئيسى إلى الحزب الشيوعى المصرى الذى تكون من الحزب الاشتراكى فى سنة ١٩٢٢ والذى بلغ عدد أعضائه ألفاً وخمسمائة فى سنة ١٩٢٤ على حد قول اجبشان غازيت فى عدد ٢٤ يوليو سنة ١٩٢٤ ومعظم هؤلاء الأعضاء فى القاهره والاسكندرية وكثير منهم اشترك بنصيب فى الاضرابات التى أشرنا اليها آنفا . وفى اول يوليو قدم للمحاكمة عشره من زعماء الحزب الشيوعى المصرى كانوا نشطين جميعاً فى تنظيم النقابات . . وبعد ان عطلت القضية اسابيع كثيره عقدت المحاكمة فى جلسة سرية ومنع نشر ما دار بها بمقتضى قانون العقوبات بحجة انه « خطر على النظام العام » (٢) وصدر الحكم عليهم جميعا بالسجن مداداً مختلفة وكان انطون مارون وهو احد هؤلاء سكرتير الاتحاد النقابات وقد لعب دورا كبيرا فى انشاء نقابات الاسكندرية واستطاع ان ينظم عمال مصانع

---

(١) اجبشيان غازيت عدد ٥ أغسطس وعدد ١١ أغسطس سنه ١٩٢٤

(٢) عدد ٣٠ أكتوبر من صحيفه اجبشيان غازيت

التكرير الذين كانوا يشتغلون اثنتى عشرة ساعة نظير قرشين فى اليوم (١) حكم على مارون بالسجن ثلاث سنوات وتوفى فى سجنه . . وحل اتحاد النقابات وفصل مئات من أعضائه ولكن عاش اتحاد العمال مدة أطول حتى استطاع فى يناير سنة ١٩٢٥ أن يقدم اقتراحا بقانون لحماية العمال يحـــدد ساعات العمل بثمانية غير أن أحدا لم يلق إلى المشروع بالا .

وبعد أن استقالت وزارة سعد زغلول فى نوفمبر سنة ١٩٢٤ استمر اضطهاد النقابات النشيطة ومهاجمة الحزب الشيوعى مهاجمة دائمة . فألقى القبض على مئات الشيوعيين . وعلى من ظن أنه من أصدقائهم . وألقى بهم فى السجن وأبعـــدوا أو رفتوا من وظائفهم وأصبح الاستمرار فى تنظيم النقابات أمراً مستحيلا .

غير أن هبوط اسعار القطن والازمة التجارية فى عام ١٩٢٦ وما حالفهما من ارتفاع فى اسعار الحاجيات (كانت الاسعار ماتزال اعلى مما كانت عليه قبل الحرب بنسبة ٧٥٪) لم تؤد إلى زيادة فقر الفلاحين فحسب بل إلى ازدياد فقر جميع فئات الطبقة العاملة إذ أصبح أعلى أجر يتناوله أحسن فئاتها (وهم الكتبة والعمال المتمرنون) يتراوح بين خمسة جنيهات وثمانية فى الشهر وكان الاجر اليومى للعامل الصناعى يتراوح بين قرش وأربعة عن عمل يختلف بين ثمانية وأربعة عشر ساعة .

كانت هذه الحاله باعث على سلسلة من الاضرابات فى سنة ١٩٢٧ . امتدت من صناعة إلى أخرى ومن منطقه إلى منطقة ثانيـــة . فهؤلاء عمال المياه والنور فى الاسكندرية ، وعمال النقل بالسكك الحديدية ونساجو الحرير فى القاهرة وعمال السجائر وشركة السويس بيور سعيد وعمال الترام فى الاسكندرية يتقدمون مؤيدين مطالبهم الخاصة بالأجور ... نجح العمال فى الحصول على بعض المكاسب ، وأضفت الاضرابات قوة جديدة على نقاباتهم ولكن ماتزال النقابات (٢) صغيرة ومبعثرة ومن أكبرها اتحاد عمال ترام الاسكندرية وأعضاؤه الفان ثم ان هناك اتحادات كثيرة ولكنها صغيرة كاتحاد الحلاقين وسائق العربات الخ .. وهذه ما تزال تجاهد منعزلة

---

(١) عدد أول يوليو من صحيفة اجبشيان غازيت

(٢) تحدث المؤلف عن الحالة فى سنة ١٩٢٨ (المترجم)

بعدأن أنفض اتحاد النقابات وفى خريف ١٩٢٧ قضت الحكومة على محاولة عقد مؤتمر عام للنقابات غير أنه تكون اتحاد جديد فى مارس ١٩٢٨ وعدد أعضائه ستة الاف شخص

* * *

وأما مستوى حياة الطبقة العمالية فى السودان فأقل منه فى مصر إذ أن أجر العامل الزراعى اليومى حوالى القرش ، يقابله ستة مليمات فى اليوم فيما قبل الحرب . وليس لهؤلاء العمال تنظيمات وأجورهم باقيـــة كما هى او تكاد تكون كذلك رغم التقلبات فى أسعار الحاجيات .. وأهم مصادر الثروة عند الاقوام الرحل فى المناطق الجنوبية هى تربية الماشية ونقل التجارة بالجمال .. ولقد أدخل العمل المأجور فى محالج القطن والمواصلات الحديدية وغيرها ولكن ما يزال نظام العبيد قائما فى بعض المناطق ومايزال العبيد يستخدمون بأجر يذهب معظمه الى أصحابهم

والمفروض أن الادارة البريطانية لا توافق على هذا العمل بل وتفرض عقوبة على من يجبر شخصا على العمل دون ان يرغب فيه وقد تصل هذه العقوبة الى الحبس سنة كاملة.. غير أن برقية أرسلت فى ابريل ١٩٢٧ الى عصبة الأمم تفيد بأن هذا العمل باق والواقع أن موقف الادارة الانجليزية العام تفضحه هذه المذكرة التى نشرتها حكومة السودان فى سنة ١٩٢٧ حيث أنها تقول ان سياسة الحكومة « أن لا تفعل شيئا من شأنه أن يعوق القضاء الطبيعى على الرق»

ولكن لعله أن يكون أمرا غير مرغوب فيـــه ومجحفا بالطبقات الأخرى فى السودان أن تتخذ الحكومة اجراءات حاسمة تأتى بهذه النتائج (يعنى الغاء الرق) فى وقت قصير جدا » (١)

هكذا يجب أن تلغى السخرة والرق إذا كانا يعطلان توفير العمال للرأسماليين كما حدث فى مصر - وأما اذا لم يكونا كذلك فلا داعى للعجله - لا داعى للتعرض السريع لأصحاب العبيد الذين يحتمل ان يعاونوا المشروعات البريطانية الاستغلالية فى تحويل السودانيين الوطنيين الى أجراء

---

(١) السودان رقم ١ - ١٩٢٦ : ١٩٢٧.

إن أهم مسألة فى مصر والسودان على السواء هى تنظيم العمال الاجراء الصناعيين والزراعيين. لقد أخذت نقابات العمال الصناعيين المناضلة تنبثق مرة أخرى فى المدن برغم القوانين الظالمة فى حين أن العمال الزراعيين والفلاحين لم ينظموا حتى الآن

ولقد وجدت حاجاتهم الاقتصاديه تعبيرها فى ثورة سنة ١٩١٩ ولا شك ان القيام بحركة فلاحية على أساس برنامج زراعى سيضيف قوة هائلة عاتية الى القوات التى تناهض الاستعمار.

الكفاح من اجل الاستقلال

منذ ما وليت وزارة سعد زغلول الحكم فى عام ١٩٢٤ ، دخل كفاح المصريين ضد الاستعمار البريطانى مرحلة جديدة تتميز بازدياد تركيز قوات الرأسماليين المصريين واضطراد منافستهم للمصالح البريطانية. وانعكس تناقضهم معه (أى الاستعمار) فى سلسلة من الأزمات السياسية كانت الحكومة الاستعمارية سواء فى يد العمال أو المحافظين تحطم فيها كل محاولة يقوم بها الوطنيون المصريون ليعطوا حركة الاستقلال مضمونا .

* * *

أوضحنا فى الفصلين الثانى والثالث الطبيعة العامة للمصالح البريطانية فى مصر والسودان والوسائل المختلفة التى يستغل بها رأساً لمال البريطانى عمل الفلاحين والعمال غير أننا لا نستطيع أن نحدد مقدار ما يناله البريطانيون من الانتاج المصرى تحديدا دقيقا لانعدام الاحصائيات الكاملة ولا نستطيع أن نبين مدى استغلال البريطانيين والفرنسيين والبلجيكيين حتى فى نطاق الارقام التى بين أيدينا . على أن هذه الأرقام التى لدينا بالغة الدلالة فهناك الدين العام فى المقام الأول وما يربح أكثر من واحد وتسعين مليونا من الجنيهات يدفع عنها ٣ ١/٢ مليون فوائد سنوية تضاف إلى احتياطى الاستهلاك الذى يعزل جانبا عن كل ميزانية بوصفه احتياطيا ويتراوح بين مليونى جنيه وأربعة ملايين ثم هناك الأرباح التى تبتز من « تشغيل » الاحتياطى . وكما أوضحنا سابقا لا ينفق هذا الاحتياطى فى استهلاك الذين ، وانما يصرف فى مد السكك الحديدية وفى الأعمال الانشائية الأخرى ... مما يرجع بالفائدة على المقاولين الاستعماريين فى وجهين الأول بأن يوجد سوقا للصناعة البريطانية الثقيلة فيفتح الطريق أمام العمال كى ينتجوا فائض

قيمة (١) ليستهلكها مخدوموهم والمصارف ، والوجه الثانى أن المقاولين يقومون بجانب عظيم من أعمالهم فى مصر ذاتها، فيستغلون مباشرة العمل الرخيص الموجود فيها.

وتذكر الصحف من حين لآخر أنباء عقد مقاولات السكك الحديدية وأعمال الرى وبناء الكبارى — واليك مثلا عن العدد الكبير من العمال المستخدم فى مثل هذه المقاولات ، وقد ذكرته جريدة « السودان » فى عددها الثانى عام ١٩٢٤ — تذكر أنه فى مشروع الجزيرة « قد استخدم المقاولون س . بيرسن وأولاده ليمتد ما لا يقل عن سبعة عشر ألف عامل — غالبيتهم العظمى من أهل الصعيد الذين جىء بهم من مصر »

كانت الأرباح تسيل فى هذه المقاولات الى مجموعات رأسمالية كثيرة بالاضافة إلى المقاولين : الى شركات النقل البحرى — الى التجار المتعهدين بتقديم ما يلزم للعمال والعمل — الى شركات التأمين والى المصارف . أن ضخامة المشروعات لتتضح من أن مصروفات الدولة على الاعمال الجديدة قدرت فى سنة ١٩٢٧ — ١٩٢٨ بمبلغ ٦٫٣٢٤٫٠٠٠ جنيه وبمبلغ ٧٫٩١٥٫٠٠٠ جنيه فى سنة ١٩٢٨ — ١٩٢٩ ثم هناك قناة السويس — وكما أنها مركز ستراتيجى مهم وحلقة حيوية فى المواصلات البريطانية إلى الهند والشرق فكذلك هى مصدر هام جدا لأرباح حملة السندات .

فائض قيمة : لا شك أن العامل ينتج قيمة عمل أكثر من الأجر الذى يعطاه . ونحن نعلم أن الفرق بين قيمة ما ينتج وبين أجره ، يمثل ربح صاحب العمل . هذا الربح الذى ليس شيئا سوى ثمرة العمل الذى لم يدفع عنه أجرا للعامل أو قل هو ثمرة العمل الاضافى .. هو ما يفسره لينين حيث يقول « يبيع العامل الأجير قوة عمله لصاحب الارض أو المصنع أو أدوات العمل . ويستهلك العامل جزءا من يوم عمله ليعطى مصاريف اعاشته واعاشة عائلته (الأجور) ويكدح بقية اليوم بغير أجر فيخلق للرأسمالى فائض قيمه ، وهى منبع ربحه ومنابع ثروة الطبقة الرأسمالية »

ويقول أيضا « لا يمكن أن ينبعث فائض القيمة من بيع السلع لأن هذا يمثل تبادل متساويات لا غير ، ولا يمكن أن ينبعث من البيع مقدما لأن الخسائر =

لقد بلغ مجموع ما دفع من أرباح حوالى السبعة ملايين من الجنيهات فى العام فى حين أن رأسا لمال كله حوالى السبعة عشر مليونا ، كما أن قيمة الاسهم العادية قفزت من ٧ مليون جنيه الى أكثر من ٦٥ مليون جنيه، وارتفعت الأرباح فى ذات الوقت من ٥٠ ٪ الى ٨٠ ٪.

وهناك البنك الأهلى الذى تأسس فى عام ١٨٩٨ ويزيد رأسماله واحتياطية الآن على ٥٫٧٥٠٫٠٠٠ وزاد صافى ربحه من ٢٢٠٫٠٠٠ جنيه فى سنة ١٩١٣ الى ٦١٤٫٠٠٠ جنيه سنة ١٩٢٧ وكانت أرباحه عن السنة الاخيرة ١٧ ٪. ... ولقد أنشأ البنك الأهلى المصرى — البنك الزراعى المصرى ورأسماله واحتياطيه أكثر من ٩٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه . وكذلك أنشأ بنك الحبشة وله وحده احتكار اصدار البنكنوت وصك النقود فى الحبشة ولمديرى البنك الاهلى والبنك الزراعى البريطانيين صلات بتسع وعشرين بيت مالى أكثرها اتحادات احتكارية وشركات مالية تعمل فى العالم كله — كما أن (لورد بولن أوف اشبورن) يمثل بنك انجلتره فى لجنة البنك الأهلى المصرى — وكذلك فالمستر فوستر مدير البنكين الأهلى والزراعى المصرى.

= والأرباح المتبادلة بين الشارين والبائعين تساوى الواحدة الاخرى ، ولان ما نعنى به هنا ليس « الفردى » ولكنه الظاهرة الاجتماعية العامة لكى يستطيع حافظة النقود (الرأسمالى) أن يحصل على فائض قيمة يجب عليه أن يجد سلعة فى السوق ، تكون قيمة الاستعمال فيها ، ذات قسمة خاصة بان تكون منبع قيمة » — أى سلعة تكون عملية استعمالها الحقيقية عملية خلق القيمة فى ذات الوقت ومثل هذه السلعة موجود . إنها القدرة الانسانية على العمل ... فالعمل هو استعمالها ، وهو الذى يخلق القيمة . وصاحب المال يشترى القدرة على العمل بقيمتها التى يحددها كما يحدد أى سلعة أخرى ... بوقت العمل اللازم اجتماعيا لانتاجها (أى ثمن اعاشة العامل وعائلته) فاذا ما اشترى صاحب المال القوة على العمل، أصبح له الحق فى استخدامها، فى أن يجعلها تشتغل النهار بطوله وليكن ١٢ ساعة فينتج العامل فى مدى ست الساعات (وقت العمل اللازم) ما يكفى لرد نفقات اعاشته وينتج فى ست الساعات التالية (وقت عمل فائض) ينتج فائض انتاج أو فائض قيمة لا يدفع له الرأسمالى عنها أجرا ،

عضو فى مجلس ادارة شركة سكة حديد الدلتا الضيقة التى يزيد رأسمالها على مليونى جنيه — كما أن من أعضاء مجلس ادارتها — فيلد مارشال فايكونت اللنبى ومستر بونهام كارتر

وأما أعمال البترول فتمثلها شركة « انجلو اجبشان أويل فيلدليمتد » المتحدة مع شركة شل الهولندية برأسمال واحتياطى يزيدان على ٣٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه .

والى جانب هذه الاعمال الكبيرة هناك عدد من الشركات الصغيرة ، تستغل فى الغالب رأسمالا بريطانيا أو أجنبيا — وأمثال هذه الشركات — شركة مصر لحلاجى الأقطان المتحدين — شركة سينا للتعدين — شركة الاراضى المتحدة المصرية — وشركات سجائر بريطانية ثانوية كثيرة أو شركات محلية للمياه والنور أضف اليها شركات النقل البحرى وشركات التموين بالفحم التى تعمل فى الموانى المصرية والشركات الهامة للتأمين على الحياة — ويذكر موريس هاريس فى كتابه « مصر تحت حكم المصريين » ان ٩٠ ٪ من أعمال التأمين فى مصر فى يد منشآت بريطانية .

* * *

ولقد قرر سير جورج بيش فى سنة ١٩١١ فى تقديره لرأسمال البريطانى المستغل فى الخارج أن الموجود منه فى مصر على أساس الاصدار العام هو ٤٤٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه (١) ولا يدخل فيه رأسمال الخاص كشراء الأرض والديون والودائع ولا فروع الشركات البريطانية والمنشآت الصناعية والتجارية الخاصة — برغم أن مجموع رأسمالها يساوى على الأقل قيمة الاصدار العام... وأما فيلبس رايس فلم يوافق على التقديرات (٢) السابقة بحجة أنها جميعاً أقل من الواقع بكثير ... ذكر فى كتابه « مشكلات أوروبا الاقتصادية سنة ١٩٢٨ » أن رأسمال البريطانى المستغل فى مصر الآن هو مائة مليون جنيه على الاقل ويبدو أن هذا الزعم أيضاً أقل من الواقع — ويحوى الكتاب السنوى لرأسمال المتبادل (١٩٢٨) بعض التفاصيل عن ديون الحكومة والعمليات المصرفية وشركات الرهن والمنشآت الاخرى التى تعمل كلها فى مصر ويقدر الرأسمال الكلى بما فيه الاحتياطى المتكدس بمائة وخمس وتسعين مليونا من جنيهات

وفى حين أنه يستحيل علينا أن نقول بالدقة كم تمثل المصالح البريطانية من رأسمال فاننا لو قدرنا رأسمال المصريين والفرنسيين والفئات الاخرى التى تساهم فى أقراض

---

(١) صحيفة جمعية الاحصاء يناير سنة ١٩١١

(٢) تقديرات سير جورج بيش

الديون والقيام بالاعمال الاقتصادية — لو قدرناها تقديرا مبالغا فيه لما بلغت فى مجموعها الكلى أكثر من ثمانين مليونا من الجنيهات أى أنها تبقى وراءها مائة وخمسة عشر مليونا كرأسالمال بريطانى بحت .

يذكر الكتاب السنوى لرأسالمال المتبادل أن هناك ٢٥٠٠٠٠٠٠ جنيه تستغل فى الديون على السودان وفى المنشآت هناك ولا بد أن تكون جميعا رأسالمالا بريطانيا كما أن هذه الارقام تشير فقط إلى الاصدار العام وإلى المشروعات العامة التى تعمل كمنشآت مستقلة فى مصر والسودان ولا يدخل فى هذه الأرقام رأسالمال البريطانى الذى تستغله فى مصر والسودان المصارف البريطانية كمصرف باركليز وشركات التأمين وشركات النقل البحرى وشركات الهندسة والتموين بالفحم والأعمال المالية الخاصة التى لا تحصى كأعمال الرهون والمتاجرة ولا يدخل فى هذا الرقم كذلك رأسالمال البريطانى المتداخل فى شركات فرنسية ومصرية وعليه فان مبلغ ٢٠٠٠٠٠٠٠٠ جنيه كرأسمال بريطانى صافى يبدو تقديراً معقولا فاذا أدخلنا فى حسابنا سعر الأرباح العالية فى مصر والسودان فاننا نكون فى مأمن من الخطأ لو قلنا إن مايستنزفه الرأسماليون البريطانيون سنويا من انتاج هذه الأعمال لابد وأن يضفى على عشرين مليونا من الجنيهات .

ان الامتيازات التى تعطيها المصالح البريطانية للطبقة الرأسمالية المصرية(١) إنما تحددها طبيعة هذه المصالح التى لا تقف عند مجرد شمول أسباب الاستقلال السابق وحدها ، بل تتعداها إلى امتلاك قناة السويس باعتبارها طريق موصل إلى الهند والشرق ، وإلى امتلاك المواقع الهامة فى الطرق الحيوية بما فى ذلك مطار القاهرة الجديد ولذا كان ضروريا للاستعمار أن لايخفف قبضته عن آلة الحكومة المصرية لأن أى تخاذل فى سيطرته على هذه النقطة تؤدى إلى اضعاف النظام كله — ولكن

(١ الطبقة الرأسمالية عندنا وليدة الاستغلال الرأسمالى الاجنبي عامة ، والبريطاني خاصة ووليدة التطور الاقتصادي والاجتماعى المحلي الذى نما أكثر ما نما تحت ضغط الاستغلال الاستعماري . ولقد امتازت الراسمالية المصرية منذ البداية بتداخلها مع الاستعمار . بارتباطها اليه عن طريق الاصلاحات الزراعية التى اجراها (وأهمها توسيع زراعة القطن) وعن طريق نشاطه التجاري والمالي... ولذا فاننا نراها اليوم اقرب الي التفاهم معه منها الي الكفاح ضده مع ان طبيعة الراسمالية المحلية تقضي بان تكون مناهضة للاستعمار . مناضلة له علي امتلاك السوق المحلية

كلما اشتد ساعد الرأسمالية المصرية زاد الحاحها للحصول على امتيازات فتتكاثر المصاعب على الاستعمار لحاجته المزدوجة إلى أن يرضى فئات معينة من المصريين وان يحتفظ بالحكم البريطانى . ولقد وضحت قوة الطبقة الرأسمالية المصرية منذ الحرب لشكل خاص — إذ ما كادت سنة ١٩٢٤ أن تنتهى حتى كان نصف الدين العام المصرى فى أيد توجد فى مصر (ولو أن هذا لا يعنى بالطبع أنها فى أيد مصرية)

ولقد لفتت اللجنة الحكومية المالية النظر إلى أن زيادة الصادرات على الواردات تعكس زيادة مضطردة فى شراء الأسهم المصرية وسندات الشركات المصرية من الخارج كما أن اتحاد الصناعات المصرية الذى بدأ بخمسة وثلاثين شركة معظمها أجنبى أصبح يضم فى سنة ١٩٢٤ ثمانين منشأة برأسمال قدره (٢٥٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه) وأصبح كثير من الشركات مصريا خالصا . واخذت المشروعات الجديدة التى يملكها رأسماليون مصريون تنافس شيئا فشيئا المصالح الخاضعة للسيطرة البريطانية : ففى سنة ١٩٢٦ أمد رأسمال البريطانى الكثير من مصانع السجائر بالمال ولكن فى بداية سنة ١٩٢٧ زادت احدى الشركات المصرية رأسمالها من (٢٥٫٠٠٠ جنيه) الى (١٫٥٠٠٫٠٠٠ جنيه) كى تشترى أكبر مصانع السجائر فى مصر وفى ذات السنة أنشأ بنك مصر بالتعاون مع رأسماليين مصريين آخرين أربع شركات مصرية خالصة لتقوم أكبرها ورأسمالها ٣٠٠ الف جنيه بالغزل والنسيج فى إحدى مناطق زراعة القطن ، وتقوم شركة أخرى بنسج الحرير . كما ان زيادة انتاج المنسوجات القطنية والحريرية الصناعية فى مصر لتنعكس فى زيادة واردات الغزل وتناقص المستورد من المنسوجات(١)

عضدت مصلحة المساحة المصرية تنفيذ مشروع الكهرباء من منخفض القطارة الذى كان يناقش فى سنة ١٩٢٨ والذى كانت أعماله الانشائية تقضى بصرف (١٣٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه) عضدته لأنه سيسهل انشاء مصانع جديدة وسيجعل مصر السفلى تعتمد على الصناعات المحلية بالتدريج (٢)

---

(١) تقرير تجارة عبر البحار عن مصر مايو سنة ١٩٢٨

(٢) ملحق البايز التجارى — عدد ٣ يونيو سنة ١٩٢٨

الواقع أن الطبقة الرأسمالية المصرية قد استخدمت نفوذها (١) البرلمانى منذ انتخابات سنة ١٩٢٤ لتصدر تشريعات تدعمها هى كقانون الشركات لسنة ١٩٢٧ الذى يقضى بان يكون فى كل شركة مديران مصريان على الأقل وأن يحتفظ بنسبة معينة من رأسمالها للمصريين وكالقانون الصادر فى سنة ١٩٢٥ بالغاء الضرائب الاضافية على السلع القطنية المصنوعة فى مصر. وكاعفاء بعض المنتجين المحلية من رسوم الجمارك وكالقانون الصادر فى سبتمبر سنة ١٩٢٧ باعطاء امتيازات خاصة للجمعيات التعاونية التى يكون جميع أعضائها مصريين . وفى باكورة سنة ١٩٢٧ قدم اتحاد الصناعات المصرية برنامجا الى البرلمان يطلب فيه زيادة الحواجز الجمركية وتوسيع الزراعة بحيث تشمل زراعة الكتان والجوت والحرير الخ وتفضيل المنتجات المحلية فى المقاولات العمومية وطالب اتحاد الصناعات كذلك بأسعار مخفضة فى النقل بالسكة الحديدية

وأخيرا هناك مسألة السودان التى تزداد أهميتها كلما تطور تصنيع مصر — فالتحكم فى السودان يعنى التحكم فى النيل الأعلى أى فى مجرى حياة مصر أو كما قالت الدوائر البريطانية أثناء حملة المهدى إن أية قوة معادية فى السودان تستطيع أن تخضع مصر فى أى وقت بتغيير مجرى النيل ولكن ليس هذا كل شىء فمصر تعتمد اعتمادا كبيراً على ماتستورده من الماشية والأغنام من السودان كما أن زيادة انتاج

---

(١) النظام البرلماني الحالي في مصر شأنه شأن أي نظام برلماني في أي بلد رأسمالي آخر — يخدم مصالح الطبقة الرأسمالية أولا — أنه آلة في يدها لتدعيم مصالحها . وتسيير الطبقات الشعبية التي تتناقض مصلحتها ووجودها مع مصلحة ووجود الطبقة الرأسماليه . ولكن لا يعني هذا أن النظام البرلماني نفسه خطأ لا بد من تحطيمه .. على العكس من هذا ... يجب أن يقبض عليه الشعب .. يسخره لمصلحته هو فيجب اذن ان تؤيد النظام الديموقراطي — لاننا (نحن المفكرين الاحرار) وغيرنا من الطبقات الشعبية . نجد في ظله متسعا للتمتع بحرياتنا ، وعن طريقه نستطيع أن نوسع حقوقنا وحرياتنا

ولكن يجب أن لا نخلط بين هذين الشيئين تأييدنا للديموقراطية ، وكفاحنا التحريري الذي يجب أن يستمر أو قل يجب أن لاينتهي كفاحنا التحريري عندحد تأييدنا للديموقراطية البرلمانية ... ذلك بأن أى نظام برلماني بورجوازى ، لن يتيح الفرصة كاملة للطبقات الشعبيه أن تتمتع بحرياتها} انه سيظل خادما لمصلحة الطبقة الراسمالية — مادامت ملكية وسائل الانتاج فى يدهم . ومادام الاستغلال قائما شاملا مستندا الى الملكية الفردية . ومادام الانتاج موجها للربح ...

المترجم

القطن فى السودان سيؤثر لا محالة فى أحوال مصر ، وهناك نقطة أخرى وهى أن تقدم مصر الصناعى فى المستقبل وهو الذى لا يتوافر له الفحم ويعتمد على كمية محدودة من البترول يجب أن يقوم على استخدام الكهرباء المولد من مساقط المياه . ولقد عزمت الحكومة المصرية فى سنة ١٩٢٧ أن تدرس مشروعاً لكهربة خزان اسوان غير أن مشروعا كهذا قد تتعارض معه المشروعات البريطانية ومنها خزان جبل الأولياء فى السودان .

هكذا يتضح أن مصر والسودان وحدة اقتصادية لا تتجزأ وأن الحكم البريطانى فى السودان يهدد المصالح المصرية بشكل خطير (١) . . . تعطينا هـــذه الظروف الاقتصادية أساساً وتفسيراً للازمات السياسية المستمرة فى مصر منذ سنة ١٩٢٤ إذ كان النزاع الأول على السودان فى الوقت الذى أصبح فيه سعد رئيساً للوزراء فى مصر تولى ماكدونالد رئاسة الوزارة البريطانية . وسرعان ما انتشرت الاشاعات بأن ثمة مقابلات بين الطرفين سوف تقع وأن أساس هذه المفاوضات أن يناقشا فى حرية — التحفظات التى جاء بها تصريح سنة ١٩٢٢ .

كان سعد قد تردد كثيراً فى قبول الوزارة فى ظل الظروف القائمة آنئذ ولكنه رضى بتشكيلها أخيرا معتقدا بأن حكومة العمال البريطانية ستساعد حركة استقلال مصر (٢) .

ولكن قبل أن تبدأ المفـــاوضات صرح لورد بادمور فى مجلس اللوردات

---

(١) لعل تفسير المؤلف لمسألة السودان اضعف نقطة في الكتاب كله واكثرها بعدا عن الواقع — لأن السودان ليس جزءا من مصر كما يقال . السودان جزء قائم بذاته من وادي النيل ولأن الشعب السوداني ليس جزءا من الشعب المصري كما يقال . وانما هو قومية قائمة بذاتها .

وقد لاحت ظواهر كثيرة للقومية السودانية بحيث بتنا نسمع من اخواننا السودانيين مطالب الانفصال — ومطالب الاتحاد مع مصر ونحن نرى ان فى السودان قومية ناشئة يجب علينا نحن الاحرار ان نؤيدها — ان نساعدها في مجهوداتها التحريرية . ولكن يجب ان نحارب في في نفس الوقت دعوي الانفصال الآن — لانها ستكسب الاستعمار قوة وبطشا — ولأنها بهذا تخدم اعداء الشعب السوداني والمصري على السواء . فواجبنا اذن ان نؤيد اتحاد مصر مع السودان — لا وحدتهما او انفصالهما . المترجم

(٢) عدد ٢٨ يناير سنة ١٩٢٤ من جريدة مورنيخ بوست .

بالنيابة عن حكومة العمال بأنه « لن تتخلى الحكومة عن السودان بأى شكل من الأشكال ونن يحدث هذه المرة تراجع الى الوراء فى السياسة أزاء مصر ذاتها تلك السياسة التى أخذ بها لوقت طويل ونفذتها حكومات متتابعة (١) » أجاب سعد فى البرلمان المصرى أن هذه السياسة ليست جديدة ولكن الجديد على مصر هو أن هذه السياسة تلقى موافقة حكومة العمال الآن وهى التى كانت دائماً تعارض مبادىء الاستعمار(٢)

* * *

الواقع أن سياسة القمع القديمة قد طبقتها حكومة ما كدونالد مباشرة فى السودان حيث أخذت الحركة الوطنية تشتد . قبض فى يوليو (٣) على ضابط سابق فى الجيش المصرى كان ينظم الحركة الوطنية فى الخرطوم وحكم عليه بالسجن الشاق ثلاث سنوات . تبع هذا احتجاج العساكر المصريين التابعين لفرقة سكة حديد بورسودان وعطبره واحتجاج طلبة المدرسة الحربية فى الخرطوم وأما الفرقة المصرية فحاصرتها قوات بريطانية وسودانية وأمر السودانيون باطلاق النار عليها . وتقول التقارير الرسمية أن البريطانيين لم يكونوا موجودين أثناء اطلاق النار بينما تسجل التقارير المصرية كذب التقارير السابقة واما بالنسبة لطلبة المدرسة الحربية بالخرطوم فقد حاصرتهم الفرق البريطانية وقبض على عشرة من زعمائهم حكم على خمسة منهم بالسجن سنتين ورفضت حكومة السودان أن تسمح للمحامين المصريين أن يدافعوا عن المسجونين وارسلت حكومة العمال البريطانية سفينتى النقل موردافيا ويورك شاير لتنقلا الجنود اذا لزم الحال وصدرت الأوامر للقوات فى مالطا أن تكون على أهبة الاستعداد للرحيل الى مصر وأرسلت النسافة (واى موث) والطراد كليمانس الى بورت سودان وأرسلت البارجة الحربية مارل بورو الى الاسكندرية (٤) وبناء على ما قالته جريدة بيرمنجهام بوست وهو ما أقتبسته اجبشيان غازيت فى عدد ١٦ أغسطس سنة ١٩٢٤ اجتمع

---

(١) التايمز ظ ٢٦ يونيو سنة ١٩٢٤

(٢) التايمز في ٣٠ يونيو سنة ١٩٢٤

(٣) عام ١٩٢٤

(٤) مانشستر جارديان عددا ١٤ و١٥ اغسطس سنة ١٩٢٤

ما كدونالد واللنبي وسيرلى ستاك حاكم السودان العام الذى كان فى انجلترا فى ذلك الوقت — اجتمعوا واتفقوا على احتياطات تتخذ لمنع الاضطرابات. وأعلن فى ٢٣ أغسطس أن القوة الجوية كانت تعد بعض المطارات لتستطيع الطائرات أن تزور المناطق المضطربة ... وفى اليوم التالى وصلت امدادات بريطانية الى الخرطوم (١) وبعد مضى شهر أى فى ٢٤ سبتمبر بدأت اجتماعات مكدونالد بسعد زغلول فى لندن ولكنها لم تسفر عن شىء فقد رفض سعد (الذى كان يرافقه النحاس رئيس وزراء سنة ١٩٢٧) أن يتنازل عن أى جزء من برامج الوفد . وكان صلبا على الأخص فيما يتصل بالسودان — كما أن ما كدونالد رفض اقتراح سعد بعرض مسألة القناة على عصبة الأمم (٢)

يقول مؤلف كتاب دمار مصر « علمنا من مصادر مصرية ان ما كدونالد اقترح بدلا من مشروع سعد أن تعقد معاهدة أو أن تؤجر الأرض المحيطة بالقناة للحكومة البريطانية. ولقد دافع مكدونالد بحرارة عن مصلحة حملة اسهم الحكومة التركية الذين نزل بهم ضرر شديد لأن مصر لم تستمر ولاية تركية ولأنها رفضت بناء على ذلك أن تدفع فوائد عن هذه الأسهم وشكا مكدونالد موقف الحكومة المصرية العدائى من الموظفين البريطانيين »

***

انتهت المحادثات فى ٤ أكتوبر ثم أرسل ما كدونالد فى ٧ منه برقية المندوب السامى فى مصر دافع فيها عن حكم الانجليز للسودان نفس دفاع سيرادوارد جراى (١) عند تصريحه سنة ١٩١٠ عن استمرار الاحتلال البريطانى لمصر . قال ماكدونالد « منذ أن ذهب البريطانيون الى هناك . أخذوا على عاتقهم مسئوليات معنوية جسيمة ذلك بانهم قد أنشئوا نظام ادارة طيبا ولن يسمحوا بأن يدمر هذا النظام — أنهم

---

(١) اجيشين غاربت عدد ٢٥ اغسطس سنة ١٩٢٤

(٢) هرالد عددا ٩ — ١١ اكتوبر سنة ١٩٢٤

(٣) القى سيرادوارد جراى فى ١٥ يونه سنة ١٩١٠ تصريحا فى البرلمان البريطانى قال فيه « ان سياسة حكومة جلالة الملك ان تحتفظ باحتلال مصر لأننا لا نستطيع ان نتخلى عن المسئوليات التى نشأت حولنا هناك »

المترجم

يعتبرون مسئولياتهم أمانة للشعب السودانى عندهم — فليس هناك مجال لأن يتركوا السودان قبل أن يتموا عملهم (١)....»

***

عاد سيرلى ستاك الى مصر فى طريقه الى الخرطوم فاطلق عليه الرصاص فى القاهرة فى ١٩ نوفمبر وقضى نحبه فى خلال يومين — وفى الحال أرسلت حكومة بولدوين — التى وليت الحكم قبل ذلك بثلاثة أسابيع . انذارا الى مصر تطلب فيه فيما تطلب دفع تعويض قدره (٥٠٠ الف جنيه) واخماد الاضطرابات السياسية جميعا بالقوة وسحب الجنود والضباط المصريين من السودان وتعيين مستشارين ماليين وقضائيين بريطانيين فى مصر وتعيين موظفين بريطانيين فى وزارة الداخلية وتوسيع رى منطقة الجزيرة بشكل غير محدود ... رفض سعد المطالب الثلاثة الأخيرة فاستولى القوات البريطانية على جمرك الاسكندرية وأرسلت بوارج ومدمرات الى الاسكندرية وبورسعيد والسويس . استقال سعد وحل البرلمان وأقيمت مرة أخرى وزارة معينة ، برئاسة الرأسمالى الكبير — زيور باشا وهو المعروف بميوله الشديدة الى الاستعمار .

يظهر من التقارير التى نشرت بعد ذلك أن الخطط التى اتفق عليها ما كدونالد — وقد توقع فشل المفاوضات بينه وبين سعد زغلول — كانت تشمل كلا من الانذار الذى استخدمته حكومة بولدوين عندما أطلق الرصاص على سيرلى ستاك ومذكرة حكومة بولدوين المرسلة فى ١٩ نوفمبر الى عصبة الامم والتى تسلب مصر حق عرض التحفظات على العصبة (٢)

وفى مارس سنة ١٩٢٥ ، حدثت محاولة لاسترجاع حكم شبه برلمانى - فرضت قيود ثقيلة على الاجتماعات والنشر - وروجعت قوائم الانتخاب لانقاص عدد الناخبين الوفديين — ثم أجريت الانتخابات على أمل أن تنال حكومة زيور أغلبية فى البرلمان ولكن ما اجتمع شمل البرلمان الجديد حتى كان للوفد أغلبية الساحقة

---

(١) مصر رقم ١ سنه ١٩٢٤

(٢) دمار مصر — طبعه سنه ١٩٢٥

استقال زيور ... وفى نفس الليلة حل الملك فؤاد البرلمان دون ابداء أى تبرير لهذا العمل وعاشت مصر أكثر من سنة بغير برلمان

أنشئت لجنة لعمل قانون جديـــد للانتخاب. على أساس الانتخاب غير المباشر وبشروط الامتلاك التى الغاها قانون سعد (قانون الانتخاب العام) - وفرضت رقابة دقيقة على نشاط الوفد - فحدثت اعتقالات كثيرة لمجرد الشبهات - وزج فى السجن بسبعمائة شخص لأكثر من ستة أشهر فى انتظار تقديمهم للمحاكمة - والقى بأكثر من ثلاثة آلاف شخص فى السجن لمدة ثلاثة أشهر انتظارا للمحاكمة - ثم ظهر أن هؤلاء وهؤلاء ابرياء (١)

أوجدت موجة الاضطهادات هذه وحدة مؤقته بين احزاب المعارضة كانت موجهة ضد حكومة زيور. فى نوفمبر ١٩٢٥ احتجت أحزاب المعارضة الثلاثة وهى الوفد - والاحرار - والحزب الوطنى - وأرسلت بيانا الى الملك فؤاد تلتمس اليه أن يدعو البرلمان الى الاجتماع ولقد اضطرت علامات السخط المتزايد العام البريطانيين على أن يقترحوا تعديلات يقبلها ســـعد. فسحب قانون حكومة زيور الانتخابى واجريت انتخابات سنة ١٩٢٦ على أساس قانون ســـعد فكانت النتيجة ان فاز الوفديون بـ ١٤٢ كرسيا. والاحرار بـ ٢٨ والاتحاديون بسبعة والوطنيون بخمسة والمستقلون بثمانيه عشرة ومن هذه المجموعات يمثل الاتحاديون والدســـتوريون الرأسماليين المصرين الأكثر التصاقا بالمصالح البريطانية بينما يمثل الحزب الوطنى الوطنيين المطرفين الذين انتقدوا تهاونات سعد السياسيه (٢)

أبدت الحكومة البريطانية وجهة نظرها بوضوح على لسان لورد لويد فرأت أن يصبح سعد رئيسا للوزارة فلما لوح الوفد بالمقاومة. قابلها البريطانيون باستعراض قوتهم التقليدى - فأمرت البارجة رزوليوشان - فى ٢ يونيو أن تبحر إلى مصر - أعلن سعد ٣ يونيو رفضة الوزارة فتشكلت فى ٧ يونيو حكومة ائتلافية برياسة

---

(١) البلاغ — نقلت عنها اجيشان غازيت فى عدد ١٣ نفسطس سنة ١٩٢٣

(٢) ليس صحيحا هذا التفسير لطبقية الاحزاب الان — وخاصة بالنسبة للحزب الوطني الذي ضعف جدا واتجه اتجاهات رجعية على الأغلب وتهاونت بعض فئاته العليا مع الاستعمار واما الوطنيون المتطرفون الان فهم الجماعات الفاشستية امثال مصر الفتاة والاخوان المسلمون وبعض اقسام الحزب الوطنى الجديد (المترجم)

عدلى يكن ولكن فشلت هذه الوزارة والتى تلتها برياسة ثروت فى تحقيق مارجته الحكومة البريطانية : الا وهو توقيع معاهدة تسجل مطامع انجلتره فى مصر تلك المطامع التى بينتها فى سنة ١٩٢٢ . لقد وقف الوفد موقفا صلبا من هذه المطالب - رغم أن كل محاولة من محاولاته لتوسيع نفوذه - كانت تقابل بالتدخل البريطانى بالقوة ثم تنتهى الى التهادن مع زعماء الوفد ، ثم تدور المسألة نفس الدورة من جديد

حدثت أزمة فى سنة ١٩٢٧ على اقتراح زيادة قوة الجيش المصرى والغاء اعتماد القائد العام (السردار الذى كان بريطانيا دائما) ... سحب الاقتراح بعد ارسال البوارج التقليدى الى مصر. ولقد تحدث سعد نفسه مؤيدا الرضوخ عين ثروه وهو صديق المصالح البريطانية رئيسا للوزراء

ودخل ثووت فى سنة ١٩٢٧ بعد وفاة سعد فى محادثات بلندن مع أوستين تشامبرلين وتوصل الطرفان الى مشروع معاهدة عرض على الحكومة المصرية فى سنة ١٩٢٨ ولم يحو المشروع اية اشارة الى السودان ، ولكنه نص على استبقاء القوات البريطانية فى مصر وعلى استمرار تعيين المستشارين الماليين والقضائيين باتفاق مع الحكومة البريطانيه

(مصر رقم ١ — ١٩٢٨)

رفض الوفد المشروع وكذلك فعلت الحكومة ثم استقال ثروت فى ٤ مارس وخلفه مصطفى النحاس زعيم الوفد منذ وفاة سعد . فبدأت الحكومة البريطانية فى الحال سياستها الارهابية . وأرسلت احتجاجا رسمياً على مشروع قانون اصلاح المجالس البلدية الذى كاد أن يبلغ مرحلته النهائية فى البرلمان المصرى . فاجاب النحاس أن المطلب البريطانى يتضمن « تدخلا دائما فى شئون مصر الداخلية » ورفض أن يسحب مشروع القانون أول الأمر . فبعثت الحكومة البريطانية بانذار اليه فى ٢١ ابريل ، تطلب تأكيدا بأن المشروع سيسحب فى ثلاثة أيام . وأمرت البوارج فى نفس اليوم بأن تبحر من مالطة إلى الاسكندرية وبور سعيد وقالت الصحف فى ٣٠ ابريل أن هناك استعدادات للاستيلاء على جمرك الاسكندرية كما حدث فى نوفمبر سنة ١٩٢٤ وتحت هذه التهديدات الجديدة باستعمال القوة ، انهارت مقاومة الوفد . فأجل مشروع القانون ، وأحتج على التدخل البريطانى فى التشريع المصرى

بما ينافى التصريح البريطانى فى سنة ١٩٢٢ والذى ليس له القوة على أن يجبر الطرف الآخر أو يلزمه فى ٢٦ يونيو أقال الملك فؤاد حكومة النحاس وعين أحد الأحرار محمد محمود رئيساً للوزراء — وعطل البرلمان مباشرة لمدة شهر . وظهر فى مصر أن هذه المناورة كانت جزءا من الهجوم البريطانى على الحركة الوطنية .

ولم يكن القصد مجرد التخلص من حكومة كانت «شوكة فى حلق أعداء الاستقلال» بل كان الهدف أن يقضى الى القضاء على النظام البرلمانى نفسه(١)

حقق هذا الغرض الآخير بعد شهر من ذلك . ففى ١٩ يوليو سنة ١٩٢٨ عطل البرلمان المصرى لمدة ثلاثة سنوات حلت المشكلة الدستورية بان عطلت المادة التى تنص على استحالة نقض النظام البرلمانى التمثيلى وكذلك المادة التى تنص على حرية الصحافة وما لبثت مئات من الصحف أن عطلت فى مدى أسابيع قليلة وان حوربت اجتماعات الوفد) واقيمت دكتاتورية تامة(٢)

كان هذا هو الموقف فى خريف سنة ١٩٢٨ ولكن وضح أنه لم يمكن الوصول الى أى حل للمسألة المصرية ... وأما الاستعمار فليس له حل أبداً لأن اكفاء حاجاته يقوى الرأسمالية الوطنية ويخلق طبقة عمالية وطنية ويجرد الفلاحين المصريين من وسائل الحياة فيقوى بذلك القوات التى تجر الى مقاومته

(تم بالقاهرة فى ١١ /١٠/١٩٤٠)

---

(١) اجبشيان غازيت عدد ١٨ يونيو سنه ١٩٢٨

(٢) هذه هي ايام اليد الحديدية — فتره من اشد النكسات الرجعية فى تاريخنا بعد الثورة ولقد كانت تمهيدا لحكم صدقى الارهابي واعتداءاته على الدستور وحرية الرأى

325.3410962
B9676A